المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

التطورات النقدية والمالية في دول مجلس التعاون

— النصف الأول 2024م —

العدد الحادي عشر

ديسمبر 2024م

تم إعداد هذا الإصدار

استناداً إلى دليل الإصدارات الإحصائية
المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:
/https://www.gccstat.org/images/gccstat/docman/publications /pdf.2024

© جمادى الآخر 1445هـ ،ديسمبر 2024م
جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:
المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2024م. التطورات النقدية والمالية في دول مجلس التعاون - النصف الأول 2024م. مسقط - سلطنة عمان.

جميع المراسلات توجه إلى:
المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص.ب. 840، مسقط - سلطنة عمان
هاتف: 24346499 968 +
فـاكس: 24343228 968 +
البريد الإلكتروني: info@gccstat.org
الصفحة الالكترونية: www.gccstat.org

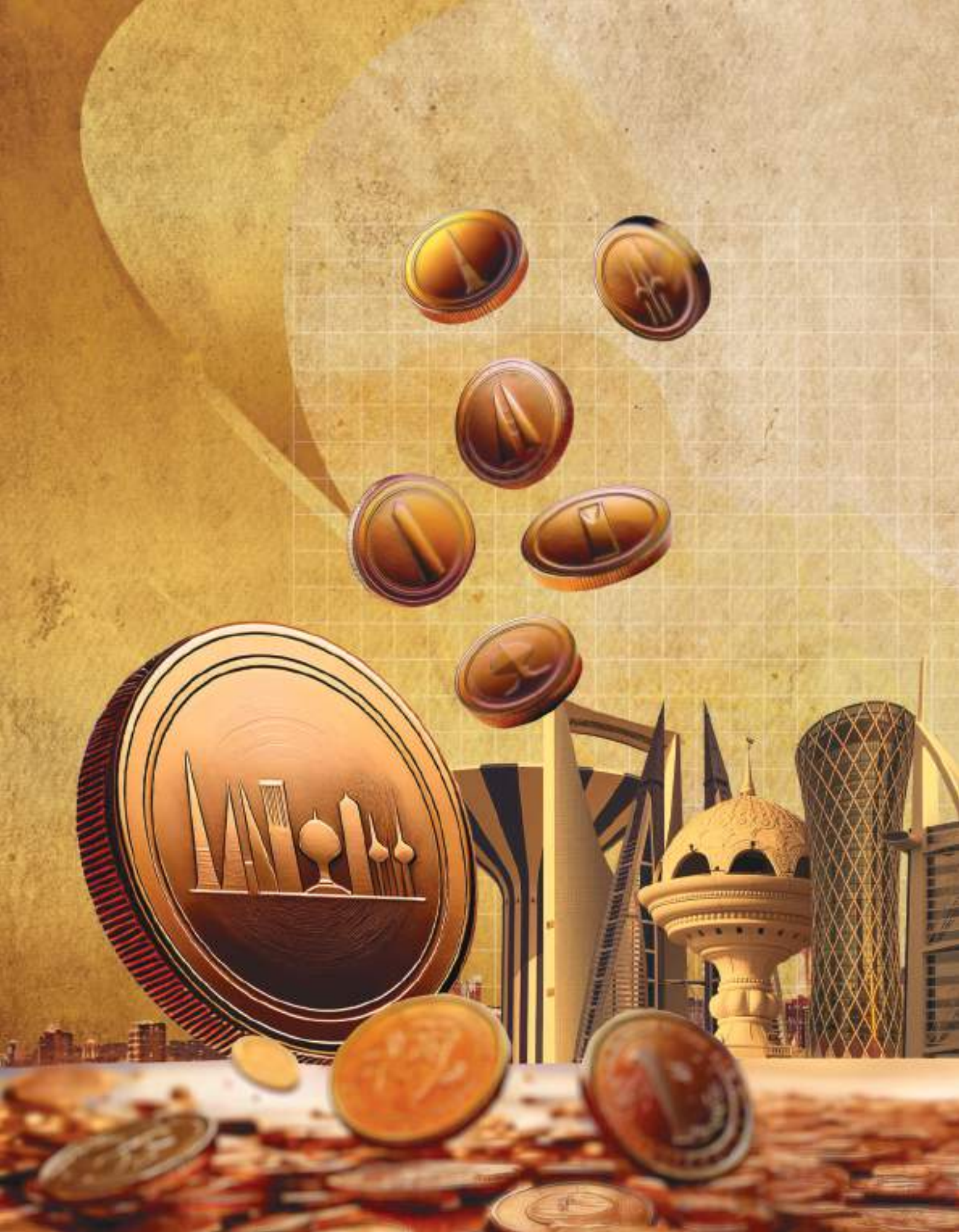

المحتويات

كلمة معالي الأمين العام 6

كلمة المديرة العامة 8

ملخص تنفيذي 10

أولاً. التطورات الاقتصادية الدولية 12

1.1: الناتج الإجمالي العالمي 14

2.1: التضخم العالمي 15

3.1: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة العالمية 16

4.1: أسعار الطاقة العالمية 17

5.1: أداء أسواق المال العالمية 18

ثانياً. أداء الاقتصاد الكلي في مجلس التعاون 20

ثالثاً. التطورات النقدية في مجلس التعاون 26

1.3: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة في دول مجلس التعاون 28

2.3: عرض النقد في مجلس التعاون 30

3.3: الأصول الاحتياطية الأجنبية لمجلس التعاون 33

رابعاً. أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون 36

1.4: أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون 38

2.4: إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون 39

3.4: إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون 40

4.4: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض في مجلس التعاون 42

5.4: أبرز الأنشطة الاقتصادية استحواذاً للتسهيلات الائتمانية في دول مجلس التعاون 43

6.4: نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض في دول مجلس التعاون 46

7.4: نسبة القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون 46

8.4: نسبة كفاية رأس المال في دول مجلس التعاون 47

9.4: صافي أرباح البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون 47

خامساً. أداء أسواق الأسهم الخليجية. 48

سادساً: القطاع الخارجي 52

1.6: التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون (بدون التجارة البينية) 54

2.6: الحساب الجاري 55

3.6: تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج 56

سابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون 58

مصادر البيانات 62

كلمة معالي الأمين العام

لقد حققت المسيرة المباركة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إنجازات كبيرة ساهمت في الوصول للعديد من الأهداف التي رسمها أصحاب الجلالة والسمو قادة المجلس (حفظهم الله ورعاهم) لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك، ولازال العمل قائم بهدف الوصول بهذه المسيرة المباركة إلى أقصى مراحل التكامل تلبية لتطلعات أصحاب السمو والجلالة قادة دول المجلس (حفظهم الله ورعاهم) وطموحات مواطني دول المجلس.

كما أود أن أشيد بالجهود القيمة التي تقوم بها لجنة محافظي البنوك المركزية الخليجية من أجل تعزيز التعاون والتكامل المالي والاقتصادي بين دول المجلس، وبالأخص في المجال النقدي والمصرفي، وذلك من خلال تبنيها للمعايير الاسترشادية في مجالات الرقابة المصرفية والمالية، وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تسهيل المعاملات المالية وتنقل رؤوس الأموال بين دول المجلس من خلال توفير أنظمة تقنية متقدمة ممثلة في ربط أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع داخل دول المجلس عن طريق الشبكة الخليجية، وتأسيس شركة المدفوعات الخليجية التي كان لها الدور الكبير في توفير بيئة آمنة وسريعة للتحويلات المالية بشكل مباشر، وتبادل الخبرات في مجال التقنيات في المجال المالي.

مقتطفات من كلمة معالي الأمين العام
في الاجتماع الثالث والثمانون للجنة محافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الخميس 9 ربيع الأول 1446هـ الموافق 12 ديسمبر 2024م
الدوحة - قطر

معالي الأستاذ جاسم محمد البديوي

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

كلمة المديرة العامة

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون أن يقدم هذا التقرير حول التطورات النقدية والمالية بدول المجلس خلال النصف الأول من العام 2024م. ويهدف التقرير إلى إبراز التطورات النقدية والمصرفية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأداء أسواق الأوراق المالية والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العمالة المقيمة بدول المجلس، ويتضمن أيضاً بعض التطورات ذات العلاقة مثل التطورات الاقتصادية الدولية. وإضافة إلى بيانات الدول الأعضاء منفردة يقدم التقرير مؤشرات كلية تجميعية لمجلس التعاون كتكتل.

وإذ يشكر المركز الإحصائي الخليجي البنوك المركزية الخليجية على تعاونها من خلال توفير البيانات الإحصائية والمعلومات عن أداء وتطورات الأداء النقدي والمصرفي، ليأمل أن يشكل التقرير مصدراً هاماً حول أهم التطورات النقدية والمالية في مجلس التعاون وإبراز مؤشرات سلامة القطاع المصرفي وقدرته على الإسهام بفعالية في تمويل النشاط التجاري والاقتصادي، وأن يكون التقرير مكملاً للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والترابط بين القطاعات النقدية والمالية بدول المجلس لتحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة والوحدة الاقتصادية الخليجية.

سعادة/ انتصار بنت عبدالله الوهيبية

المديرة العامة للمركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ملخص تنفيذي

نمو اقتصاد مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0.5%

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدول مجلس التعاون في العام 2023م نمواً بنسبة 0.5%، حيث بلغ 1,691.8 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 3.7% في العام 2024م. وعالمياً تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي بنسبة 3.3% في العام 2023م، ويتوقع الصندوق أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.2% في العامين 2024م و2025م.

تباطأ معدل التضخم الخليجي لنحو 2.2%

تباطأ معدل التضخم في مجلس التعاون في العام 2023م لنحو 2.2%، بعد أن بلغ 3.1% في العام 2022م، ويشير متوسط التوقعات أن ستستقر معدلات التضخم الخليجي عند 2.4% و 2.6% و 2.1% خلال الأعوام 2026-2024م. في حين أشارت إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ معدل التضخم العالمي في العام 2023م إلى 7.0% بعد أن بلغ المعدل نحو 8.7% في العام 2022م. وتشير التوقعات إلى استمرار تباطؤه إلى 5.8% في العام 2024م.

نمو حجم السيولة المحلية الخليجية بنسبة 5.8%

بلغ حجم عرض النقد بمعناه الضيق (م1) في مجلس التعاون نحو 781 مليار دولارا أمريكيا بنهاية النصف الأول من العام 2024م، مرتفعاً بنسبة 7.2% مقارنة مع نهاية العام 2023م. وبلغ حجم عرض النقد بمعناه الواسع (م2) نحو 1,705 مليار دولار أمريكي، مرتفعاً بنسبة 5.8%.

مجلس التعاون في المرتبة الخامسة عالمياً من حيث حجم الأصول الاحتياطية الدولية

- عززت دول المجلس من حجم احتياطياتها الرسمية، إذ بلغ مجموع الأصول الاحتياطية الأجنبية في مجلس التعاون بنهاية النصف الأول من العام 2024م نحو 804.1 مليار دولار أمريكي، مرتفعاً بنسبة 7.5% مقارنةً مع نهاية العام السابق.
- تعادل تغطية مجموع الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون لمجموع وارداته السلعية لما يقارب 15 شهراً، وذلك يفوق المعدل العالمي بثلاثة أضعاف والذي حدده صندوق النقد الدولي مقابل 3 إلى 6 أشهر.

متانة في القطاع المصرفي الخليجي

- بلغ إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية النصف الأول من العام 2024م نحو 3.4 تريليون دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 4.8% مقارنة مع نهاية العام 2023م.
- ارتفع مجموع الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية الخليجية لتصل لنحو 2.0 تريليون دولار أمريكي بنهاية النصف الأول من العام 2024م، وهو أعلى مستوى للودائع المصرفية في تاريخ القطاع البنكي الخليجي.
- بلغ إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية النصف الأول من العام 2024م نحو 1,966 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 5.1% مقارنة مع حجمها بنهاية العام 2023م.

زيادة كبيرة لنسب كفاية رأس المال عن الحد الأدنى التنظيمي

واصلت نسب كفاية رأس المال بدول المجلس تفوقها عن الحد الأدنى التنظيمي بفارق كبير، وقد تراوحت بنهاية النصف الأول من العام 2024م بين 17.8% في سلطنة عُمان و 23.8% في مملكة البحرين، وحسب متطلبات لجنة "بازل 3" فإن الحد الأدنى التنظيمي لنسبة كفاية رأس المال التي يجب على البنوك الحفاظ عليه هو 8.5%. كما ارتفعت مؤشرات الربحية، وحافظت دول المجلس على معدلات منخفضة لمعدل القروض المتعثرة.

4.0 تريليون دولار أمريكي إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية الخليجية

بلغ إجمالي القيمة السوقية لهذه الأسواق نحو 4.0 تريليون دولار أمريكي بنهاية النصف الأول من عام 2024م، وقد سجل المؤشر العام المركب الذي يقيس أداء أسواق المال الخليجية كتكتل تراجعاً خلال النصف الأول من العام 2024م، حيث بلغ بنهاية شهر يونيو 165.2 نقطة، مقارنةً مع 170.6 نقطة في نهاية عام 2023م.

164 مليار دولار أمريكي فائض بالميزان التجاري السلعي الخليجي

واصل تكتل مجلس التعاون تحقيقه فائض بالميزان التجاري السلعي وبلغ في العام 2023م حوالي 164 مليار دولار أمريكي، مشكلاً نحو 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي للمجلس.

173.3 مليار دولار أمريكي فائض بميزان الحساب الجاري الخليجي

سجل ميزان الحساب الجاري لتكتل مجلس التعاون في العام 2023م فائضاً ايجابياً بلغ نحو 173.3 مليار دولار أمريكي، وذلك للعام الثالث على التوالي، وقد مثل هذا الفائض ما نسبته 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي.

مجلس التعاون الأعلى عالمياً من حيث تحويلات العاملين إلى الخارج

بلغ مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج في العام 2023م حوالي 131.5 مليار دولار أمريكي، متراجعاً بمقدار نصف مليار دولار أمريكي عن العام 2022م، وبنسبة -0.4%.

6.4% زيادة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى دول المجلس

بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون بلغ نحو 649.0 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2022م، وبزيادة قدرها 6.4%. وقد شكل الاستثمار البيني بين دول مجلس التعاون نحو 18.1% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون.

أولاً

التطورات الاقتصادية الـــدولـــية

1.1: الناتج الإجمالي العالمي

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي بنسبة 3.3% في العام 2023م، ومن المتوقع أن يظل النمو العالمي مستقرا، ولكنه دون المعدل المأمول. مع مخاوف من تفاقم التوترات الجغرافية-السياسية التي قد تؤدي إلى تقلبات في الأسواق المالية وتأثيرات على التجارة العالمية. حيث تشير التوقعات، إلى أن النمو في الاقتصاد العالمي سيستقر عند معدل 3.2% في العامين 2024م و2025م (شكل 1)، مع تباطؤ معدل التضخم بشكل عام، إذ خففت البنوك المركزية سياسات التشديد النقدي تدريجيا في سبيل انعاش القطاعات الإنتاجية و ضمان الاستقرار المالي.

شكل 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (%)، 2019 - 2025م

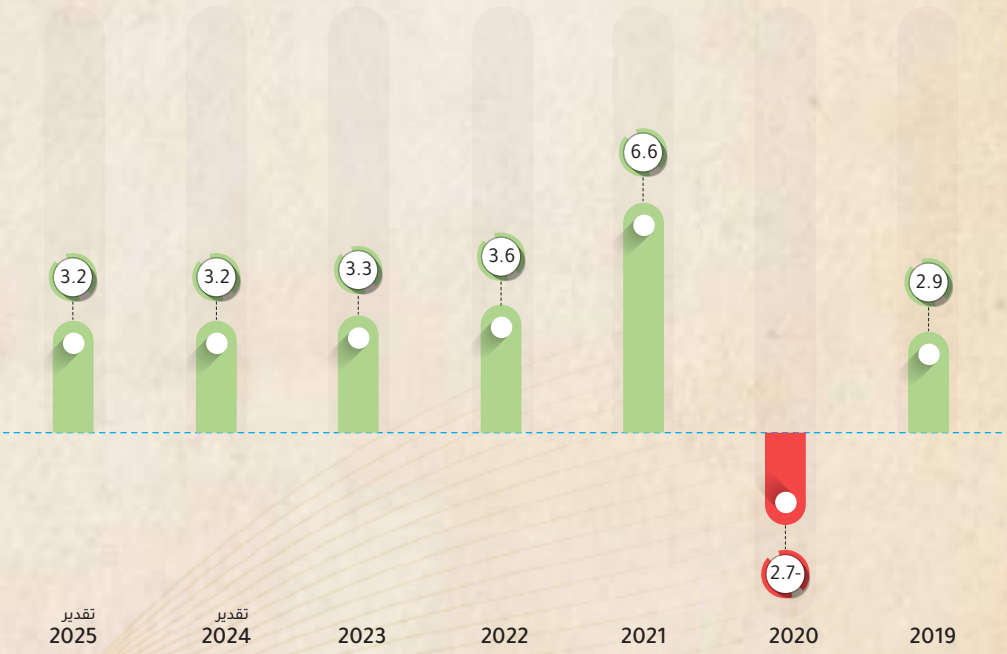

مصدر البيانات: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2024م).

2.1: التضخم العالمي

أشارت بيانات صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ معدل التضخم العالمي في العام 2023م إلى 7.0%، بعد أن بلغ المعدل نحو 8.7% في العام 2022م، وذلك نتيجة قيام البنوك المركزية في أنحاء العالم بتشديد السياسة النقدية مع وصول معدّلات الفائدة إلى أعلى مستوياتها في العالم لأول مرة منذ 17 عامًا. ويعزى ذلك أيضا إلى انخفاض أسعار الطاقة في العام 2023م، وتباطؤ الاستهلاك والاستثمار في ظل ارتفاع معدّلات الفائدة.

وتشير أيضاً توقعات الصندوق إلى استمرار تباطؤ معدل التضخم العالمي إلى 5.8% في العام 2024م. ومع هذا، لا يزال معدل التضخم المتوقع في العام 2024م أعلى بكثير من أهداف معظم البنوك المركزية. وبشكل عام يتوقع انخفاض المتوسط السنوي للتضخم لنحو 80% من اقتصادات العالم في العام 2024م، (شكل 2).

شكل 2: معدلات التضخم العالمية (%)، 2019 - 2024م

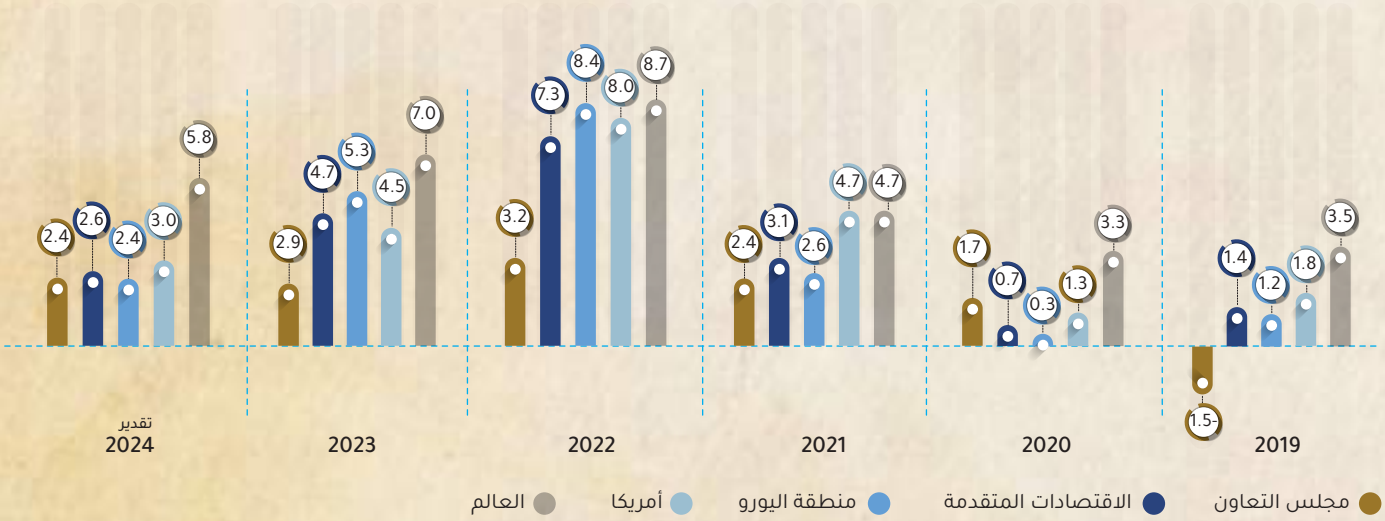

مصدر البيانات: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2024م)، والمركز الإحصائي الخليجي.

3.1: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة العالمية

شرعت البنوك المركزية الكبرى بإيقاف رفع أسعار الفائدة، ووضع نهاية لأكبر دورات تشديد السياسة النقدية التي قامت بها منذ عقود، في سبيل كبح جماح التضخم وتقليل السيولة الزائدة في الأسواق بعد التوسع خلال فترة جائحة كوفيد-19.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ثبت البنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة منذ سبتمبر 2023م حتى يونيو 2024م عند نسبة الـ 5.5%، إلى أن قام بتخفيضها في سبتمبر 2024م إلى 5.0%. وكذلك الحال في منطقة اليورو، حيث أوقف البنك المركزي الأوروبي رفع أسعار الفائدة عند نسبة 4.5% منذ سبتمبر 2023م حتى مارس 2024م، ثم قام بتخفيضها في يونيو عند نسبة 4.3% وبتخفيضها مرة أخرى في سبتمبر عند نسبة 3.65%. ومع هذا، تظل احتمالات إبقاء أسعار الفائدة عند المستويات الحالية أو رفعها خلال الفترة القادمة بالنظر إلى مستويات التضخم التي ما تزال أعلى بكثير من أهداف معظم البنوك المركزية، (شكل رقم 3).

إن انخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى سيخفف الضغوط على اقتصادات الأسواق الصاعدة، مع تعزيز عملاتها مقابل الدولار الأمريكي وتحسن الأوضاع المالية. ومن شأن هذا الأمر أن يساعد على الحد من الضغوط التضخمية القادمة من الخارج، مما يجعل من الأسهل على هذه البلدان مواصلة مسارها الخاص لخفض التضخم.

شكل 3: أسعار الفائدة والتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (%)، مارس 2022 - سبتمبر 2024م

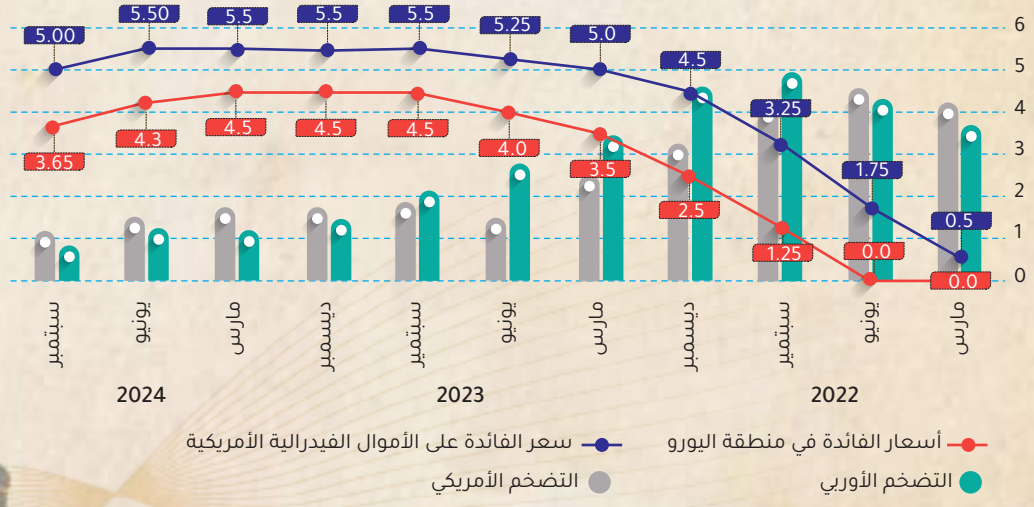

مصدر البيانات: tradingeconomics.com

4.1: أسعار الطاقة العالمية

بلغ متوسط سعر برميل خام برنت خلال النصف الأول من العام 2024م نحو 84 دولارا أمريكيا، وهو ما يزيد عن متوسط السعر المحقق خلال الفترة نفسها من العام الماضي والذي بلغ 80 دولار أمريكي. وحافظت أسعار النفط على مستويات جيدة منذ بداية العام الجاري بفضل سياسات التوازن بين العرض والطلب من قبل مجموعة أوبك +، وقد شهد شهر أبريل من هذا العام تسجيل أعلى مستوى لأسعار النفط، حيث ارتفع المعدل الشهري لسعر البرميل إلى 90 دولارا للبرميل، بعد أن كان المتوسط الشهري لسعر البرميل بنحو 80 دولار في يناير. وحسب توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فإن أسعار النفط الخام في النصف الثاني من العام 2024م ستشهد ارتفاعاً، في ظل انخفاض المخزونات العالمية ضمن تداعيات الخفض الطوعي لإنتاج "أوبك+" والتوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط، ليبلغ متوسط سعر خام برنت 89 دولاراً للبرميل خلال النصف الثاني من العام 2024، بزيادة 5 دولارات للبرميل عن النصف الأول من العام.

وبالنسبة لأسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، فقد انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في النصف الأول من العام 2024م، لتهبط إلى مستوياتها قبل أزمة الطاقة العالمية، بسبب الطقس الشتوي المعتدل الذي قلل من الطلب على الغاز الطبيعي المستخدم في التدفئة. وبلغ متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي القياسي الأمريكي لعقد هنري هب (Henry Hub) 2.1 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية (MMBtu) في النصف الأول من عام 2024، وقد تداول عند أدنى مستوى له عند الـ 1.5 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية في شهر فبراير، (شكل رقم 4). ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الفوري في هنري هب حوالي 2.90 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (MMBtu) في النصف الثاني من هذا العام، بسبب انخفاض توقعاتها المعدلة في إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة في عام 2024م.

شكل 4: متوسط سعر نفط برنت (دولار أمريكي)، يناير 2023 -يونيو 2024م

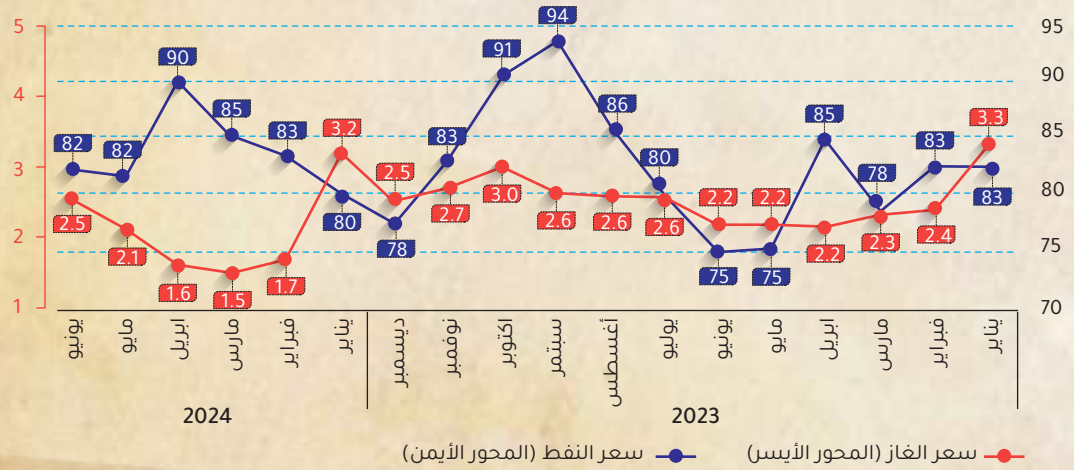

مصدر البيانات: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

5.1: أداء أسواق المال العالمية

سجلت المؤشرات العالمية الرئيسية ارتفاعاً خلال النصف الأول من العام 2024م مقارنةً مع مستوياتها بنهاية العام 2023م، حيث سجل مؤشر نيكاي 225 الياباني أعلى نسبة ارتفاع بلغت 18.3%، في حين كانت أدنى نسبة نمو لمؤشر داو جونز الذي ارتفع بنحو 3.8%. وعلى العكس من ذلك، سجل مؤشر بورصة شنجهاي تراجعا طفيفاً بنحو 0.3%، (شكل رقم 5). وجاء ارتفاع المؤشرات الرئيسية العالمية خلال خلال النصف الأول من العام 2024م، نتيجة حالة من التفاؤل في ظل تراجع سياسات التشديد النقدي والتوقعات التي تشير إلى انخفاض معدلات التضخم، بالإضافة إلى اتجاه بعض البنوك المركزية إلى خفض أسعار الفائدة.

شكل 5: مؤشرات أداء أسواق المال العالمية، النصف الأول 2024م

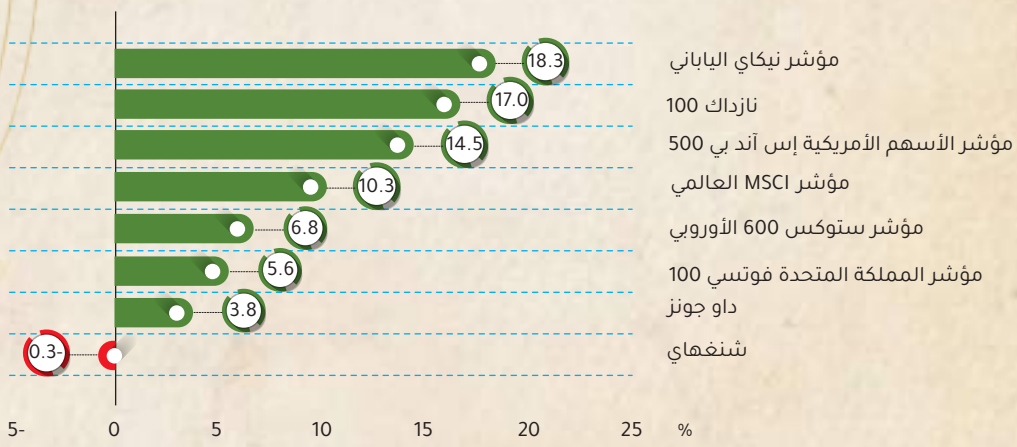

مصدر البيانات: https://finance.yahoo.com/

ثانياً

أداء الاقتصاد الكلي في مجلس التعاون

أداء الاقتصاد الكلي في مجلس التعاون

تشير بيانات المركز الإحصائي الخليجي، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لدول مجلس التعاون بلغ 1,691.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023م، محققًا نموًا بنسبة 0.5% مقارنة بقيمته في عام 2022م والتي بلغت نحو 1,683.2 مليار دولار أمريكي، (شكل 6). وتشير التوقعات إلى أن اقتصاد مجلس التعاون سيحقق نموًا بنسبة 3.7% في عام 2024م، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بمعدل النمو المنخفض للناتج المحلي الإجمالي في العام 2023م. ويتوقع المركز استمرار النمو بوتيرة أعلى في عام 2025 ليصل إلى 4.5%، حسب متوسط التوقعات، ثم يستقر النمو عند معدل 3.5% في العام 2026م. ويعود هذا النمو المتوقع إلى زيادة الإنتاج النفطي في عدد من دول مجلس التعاون، لا سيما وأن منظمة أوبك+ تقوم حالياً بتحرير حصص الإنتاج تدريجياً في النصف الثاني من عام 2024م، خاصة مع اكتمال تطوير حقول الغاز الجديدة في المنطقة، بالإضافة إلى تسارع وتيرة التعافي الاقتصادي في القطاعات المرتبطة بالنقل والسياحة ومشروعات البنية التحتية، مدعوماً بسياسات توسعية على مستوى المالية العامة. ومن المتوقع أن يواصل الاقتصاد غير النفطي التوسع بوتيرة قوية على المدى المتوسط.

شكل 6: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الثابتة (%)، 2014 - 2026م

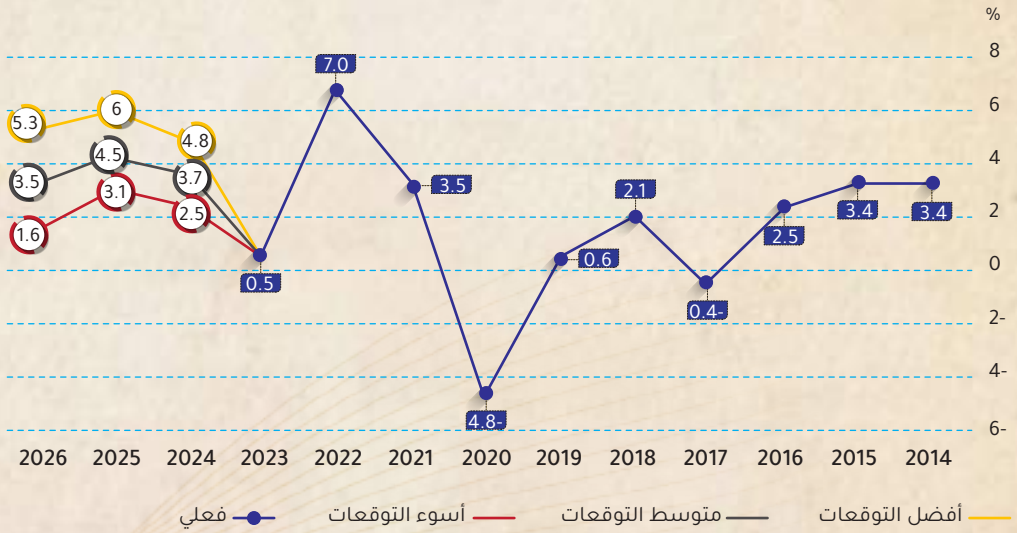

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، تشير التقديرات الأولية إلى تراجعه بنسبة 3.5% ليصل إلى 2,111.6 مليار دولار أمريكي في العام 2023م، مقارنة بنسبة نمو سنوي بلغت 25.4% في العام 2022م. وبلغت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما نسبته 28.8% في عام 2023م وبقيمةٍ بلغت 608.8 مليار دولار أمريكي مقابل مساهمة القطاع غير النفطي بما نسبته 71.2% وبقيمة بلغت نحو 1,502.8 مليار دولار أمريكي في نفس العام، (شكل 7).

شكل 7: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2020 - 2023م

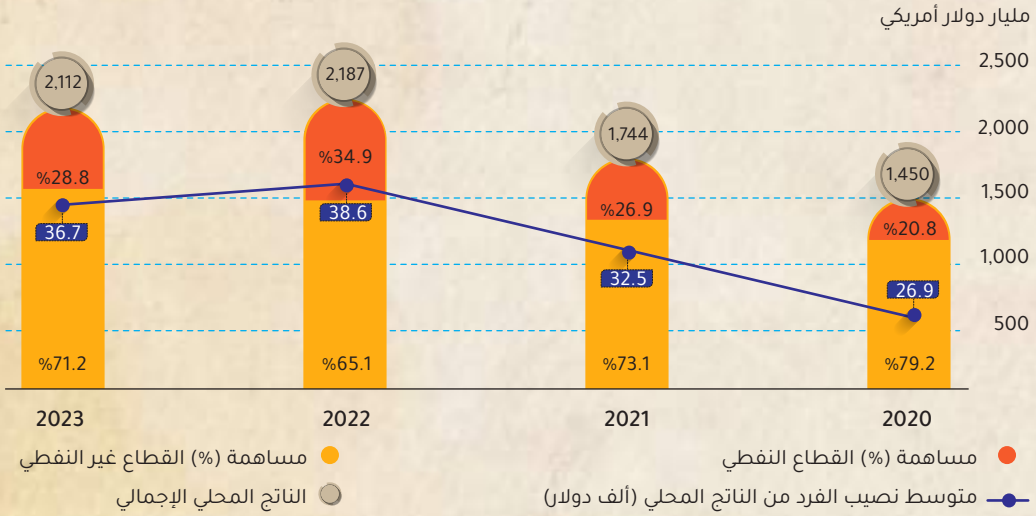

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وفيما يخص معدل التضخم في أسعار المستهلكين في مجلس التعاون في العام 2023م، فقد بلغ نحو 2.2% منخفضًا عن معدل التضخم المسجل في العام 2022م والبالغ 3.1%، (شكل 8). ومما ساعد على تراجع التضخم في العام 2023م التحسن في سلاسل الإمداد وتراجع أسعار النفط الخام وانخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية وارتفاع الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية (نظرا لارتباط عملات دول مجلس التعاون بالدولار الأمريكي)، هذا إلى جانب تدخل بعض دول المجلس لدعم المنتجات أو الخدمات الأساسية. ويشير متوسط التوقعات الذي أعده المركز إلى أن معدلات التضخم في مجلس التعاون ستستقر عند معدلات 2.4% و 2.6% و 2.1% خلال الأعوام 2024-2026م.

شكل 8: معدل التضخم العام وتوقعاته لمجلس التعاون (%)، 2014 - 2026م

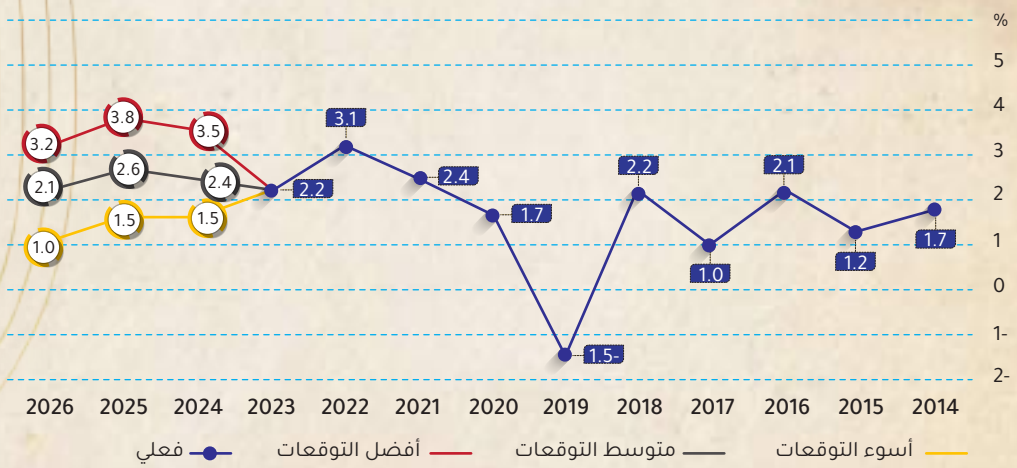

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

ثالثاً

التطورات النقدية في مجلس التعاون

1.3: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة في دول مجلس التعاون

في ضوء اعتماد دول مجلس التعاون لسياسة سعر الصرف الثابت لعملاتها بالدولار الأمريكي (بإستثناء دولة الكويت[1])، ونظراً لدور البنوك المركزية الخليجية في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، استجابت البنوك للتغيرات في السياسة النقدية للبنك الاحتياطي الأمريكي على مدار الفترة الماضية، بالرغم من معدلات التضخم المنخفضة نسبياً في دول المجلس مقارنة مع المعدلات العالمية، حيث تشير تقديرات المركز الإحصائي إلى أن معدل التضخم الخليجي يبلغ نحو 2.4% في العام 2024م، في حين تشير تقديرات صندوق النقد الدولي، إلى أن معدل التضخم العالمي يبلغ بنحو 5.8% بذات الفترة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

وقد قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي برفع سعر الفائدة على الإقراض ما بين البنوك لليلة واحدة على مراحل حتى بلغ 5.2% في ديسمبر 2023م، إلا أنه قام بتخفيضها عند 4.92% في شهر يونيو من العام 2024م. في حين شهد معدل التضخم بدولة الإمارات العربية المتحدة تراجعاً من 4.8% في العام 2022م إلى 1.6% في العام 2023م، وبنحو 1.0% في النصف الأول من العام 2024م، (شكل 9).

شكل 9: الإمارات، الفائدة على الإقراض ما بين البنوك لليلة واحدة

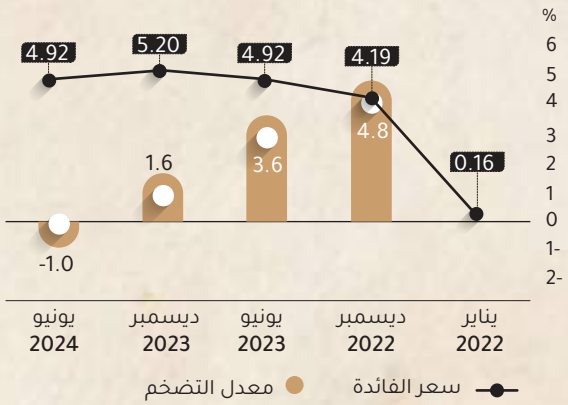

أما مصرف البحرين المركزي فقد ثبت سعر اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) منذ شهر يونيو 2023م حتى شهر يونيو 2024م عند 7.0%. وقد تراجع معدل التضخم بمملكة البحرين من 3.6% في العام 2022م إلى 0.1% في العام 2023م، وارتفع بنسبة 1.2% في النصف الأول من العام 2024م (شكل 10).

شكل 10: البحرين، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

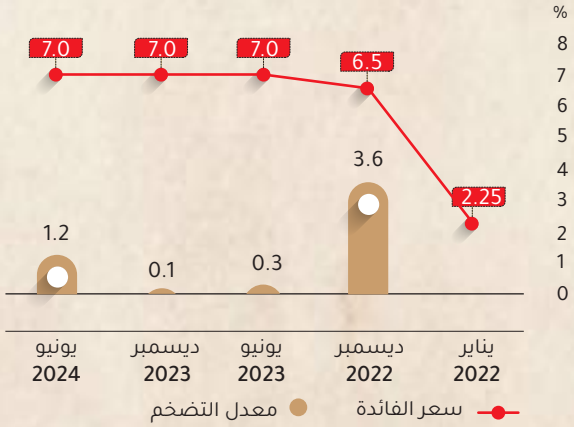

(1) بدءاً من 20 مايو 2007، وبموجب المرسوم رقم 2007/147، تم إعادة ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة غير مفصح عنها ومرجحة من العملات العالمية لأهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت.

وأيضاً قام البنك المركزي السعودي بتثبيت سعر اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) عند 6.0% منذ ديسمبر 2023م حتى يونيو 2024م، وقد بلغ معدل التضخم بالمملكة العربية السعودية 2.3% في العام 2023م، وتباطأ نموه في منتصف العام 2024م ليبلغ 1.6%، (شكل 11). وكذلك ثبت البنك المركزي العماني سعر اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) عند 6.0% خلال الفترة ديسمبر 2023م - يونيو 2024م، وقد تباطأ معدل التضخم بسلطنة عُمان من 2.5% في العام 2022م إلى 0.9% في العام 2023م، مع التقدير إلى استمرار تباطؤه في النصف الأول من العام 2024م لنحو 0.3%، (شكل 12).

شكل 11: السعودية، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

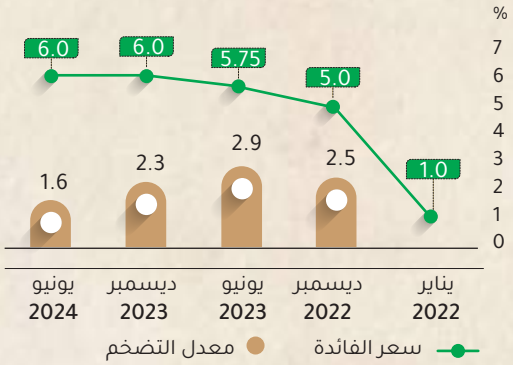

شكل 12: عُمان، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

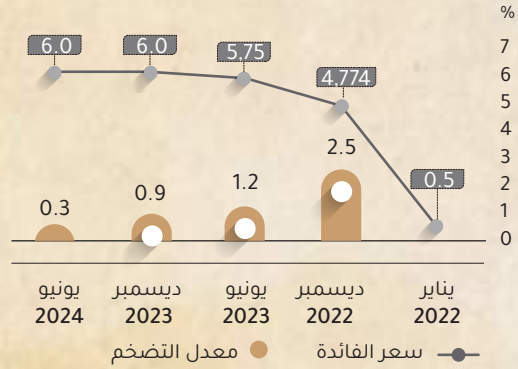

كذلك ثبت مصرف قطر المركزي سعر إعادة الشراء (الريبو) عند 6.0% في نهاية العام 2023م حتى شهر يونيو من العام 2024م، وتراجع معدل التضخم بدولة قطر لنحو 1.8% في النصف الأول من العام 2024م بعد أن بلغ معدل التضخم السنوي نحو 3.0% في العام 2023م، (شكل 13). كذلك ثبت بنك الكويت المركزي اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) عند 3.875% خلال الفترة ديسمبر 2023م - يونيو 2024م، وبلغ معدل التضخم بدولة الكويت في العام 2023م نحو 3.6% بعد أن كان 4.0% في العام 2022م، وتباطؤه لنحو 3.1% في النصف الأول من العام 2024م (شكل 14).

شكل 13: قطر، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

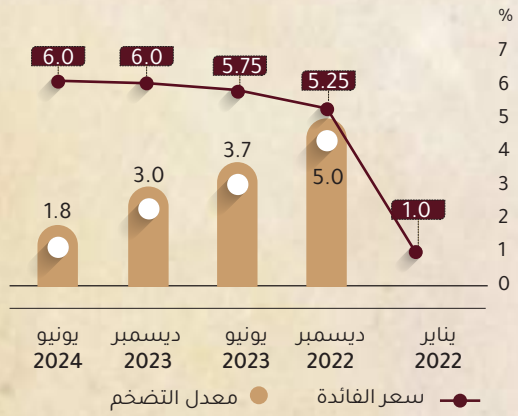

شكل 14: الكويت، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

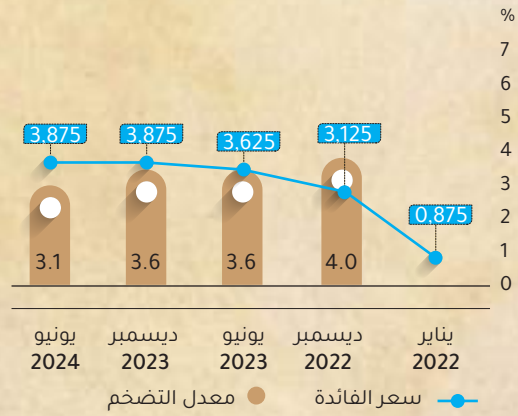

2.3: عرض النقد في مجلس التعاون

ارتفع عرض النقد في مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية بصورة ملحوظة، وقد بلغ حجم عرض النقد بمعناه الضيق (م1) نحو 781 مليار دولارا أمريكيا بنهاية النصف الأول من العام 2024م، مرتفعاً بنسبة 7.2% مقارنة مع نهاية العام 2023م. وبلغ حجم عرض النقد بمعناه الواسع (م2) نحو 1,705 مليار دولار أمريكي، مرتفعاً بنسبة 5.8%، (شكل رقم 15). ويتكون عرض النقد (م1) من الودائع تحت الطلب التي يمكن للفرد أن يسحبها من البنك بدون إخطار مسبق والنقد المتداول خارج البنوك أي النقد لدى الجمهور، أما عرض النقد (م2) فيشمل عرض النقد (م1) مضاف إليه الودائع شبه النقدية كالودائع لأجل والودائع الإدخارية بالعملة المحلية والأجنبية. ويقيس عرض النقد بمعناه الواسع (م2)حجم السيولة المحلية في الاقتصاد وله تأثير ايجابي على الأداء الاقتصادي، حيث أن زيادة رصيد العرض النقدي بمفهومه الواسع يترتب عليه تعزيز وزيادة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الغالب.

شكل 15: عرض النقد بمجلس التعاون، 2020 - يونيو 2024م

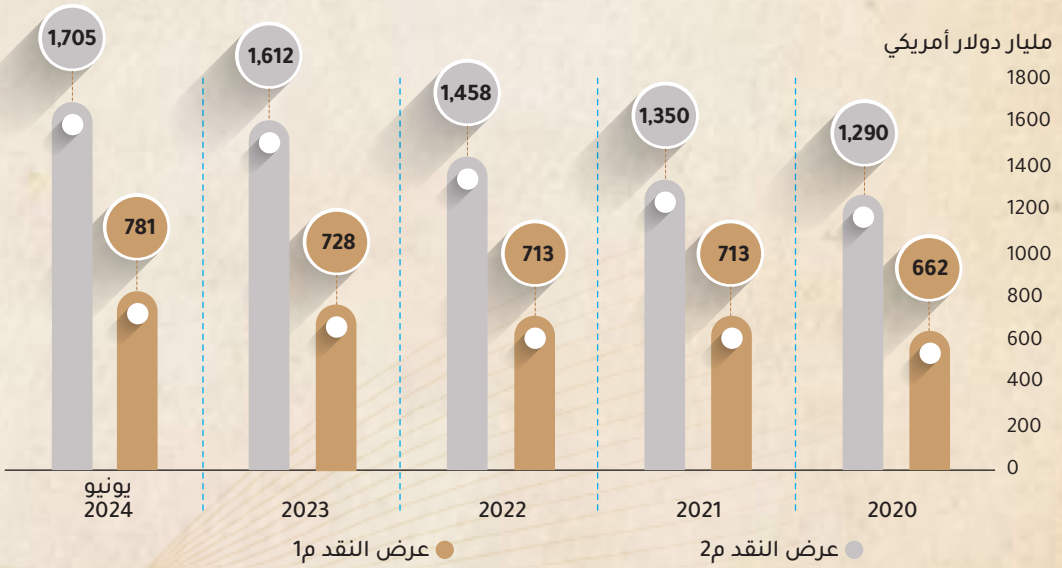

وجاء الارتفاع في عرض النقد نتيجة نمو كافة مكوناته، حيث ارتفع النقد المتداول خارج البنوك والودائع تحت الطلب بنهاية النصف الأول من العام 2024م بنسبة 7.4% و 7.2% على التوالي مقارنةً مع نهاية العام 2023م. وارتفعت كذلك الودائع شبه النقدية (الادخارية ولأجل) بنسبة 4.6%، خلال نفس الفترة، (شكل رقم 16)، وقد شكلت الودائع شبه النقدية نحو 54.1% من حجم عرض النقد، في حين ساهمت الودائع تحت الطلب بنحو 39.4%، وساهم النقد المتداول خارج البنوك بالنسبة المتبقية.

شكل 16: مكونات عرض النقد في مجلس التعاون، 2020 - يونيو 2024م

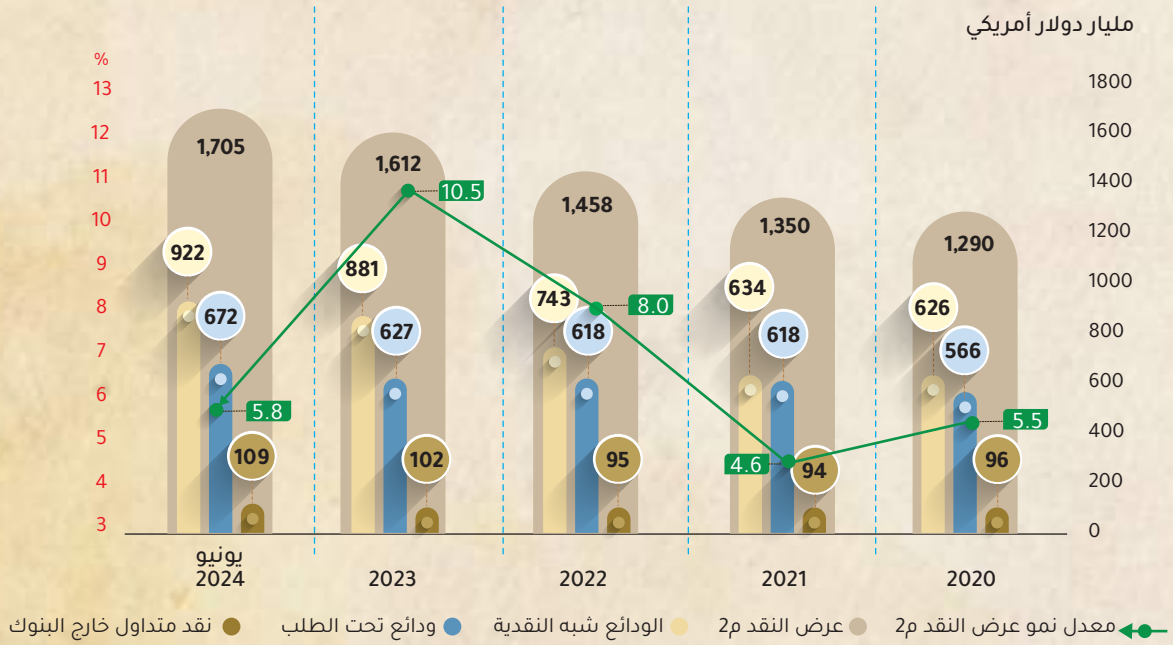

على مستوى الدول الأعضاء، شهد عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في دول مجلس التعاون بنهاية النصف الأول من العام 2024م نمواً لقيمته مقارنةً مع نهاية العام 2023م في 4 دول، حيث بلغت نسبة ارتفاع عرض النقد (م1) في سلطنة عُمان 12.6% مدعوماً بنمو الودائع النقدية بنسبة 15.4% بذات الفترة، وارتفع عرض النقد (م1) بنسبة 8.3% في المملكة العربية السعودية مدعوماً بنمو الودائع النقدية والنقد المتداول خارج البنوك لديها بنسبة 8.3% و 8.2% على التوالي. وكذلك سجل عرض النقد (م1) في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر نمواً بنسبة 6.6% لكليهما. في حين انخفض عرض النقد (م1) في دولة الكويت ومملكة البحرين بنسبة 1.4% و 1.2% على التوالي بذات الفترة.

أما بالنسبة لعرض النقد بمعناه الواسع (م2) فقد ارتفع بنهاية النصف الأول من العام 2024م مقارنةً مع نهاية العام 2023م في جميع الدول عدا مملكة البحرين التي لم تسجل تغيراً يذكر لهذا المتغير، وتراوحت نسب النمو الإيجابية في الدول الأعضاء بين 1.3% في دولة قطر و 7.2% في دولة الإمارات العربية المتحدة، (جدول رقم 1).

جدول 1: معدل النمو النصف سنوي لعرض النقد بدول مجلس التعاون، يونيو 2024م

	عرض النقد م1			عرض النقد م2
	الودائع النقدية	النقد المتداول خارج البنوك		الودائع شبه النقدية	
الإمارات	6.3	8.6	6.6	7.7	7.2
البحرين	1.7 -	1.3	1.2 -	0.3 -	0.0
السعودية	8.3	8.2	8.3	4.6	7.0
عُمان	15.4	1.3	12.6	1.8	4.6
قطر	6.6	6.7	6.6	0.1	1.3
الكويت	1.3 -	1.9 -	1.4 -	4.7	3.1

3.3: الأصول الاحتياطية الأجنبية لمجلس التعاون

عززت دول المجلس حجم احتياطياتها الرسمية، وقد واصل مجموع الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون نموه، حيث بلغ بنهاية النصف الأول من العام 2024م نحو 804.1 مليار دولار أمريكي، وبنسبة نمو بلغت 7.5% مقارنةً مع نهاية العام السابق، (شكل 17). ويعزى هذا النمو إلى زيادة الإيرادات النفطية، حيث بلغ متوسط سعر برميل خام برنت خلال النصف الأول من العام 2024م نحو 84 دولارا أمريكيا، والتي بدورها تشكل الحيز الأكبر من الموارد المالية لدول المجلس، وكذلك نتيجة لارتفاع أسعار الأصول المالية في الأسواق العالمية.

شكل 17: الأصول الاحتياطية الأجنبية لمجلس التعاون، 2020 - يونيو 2024م

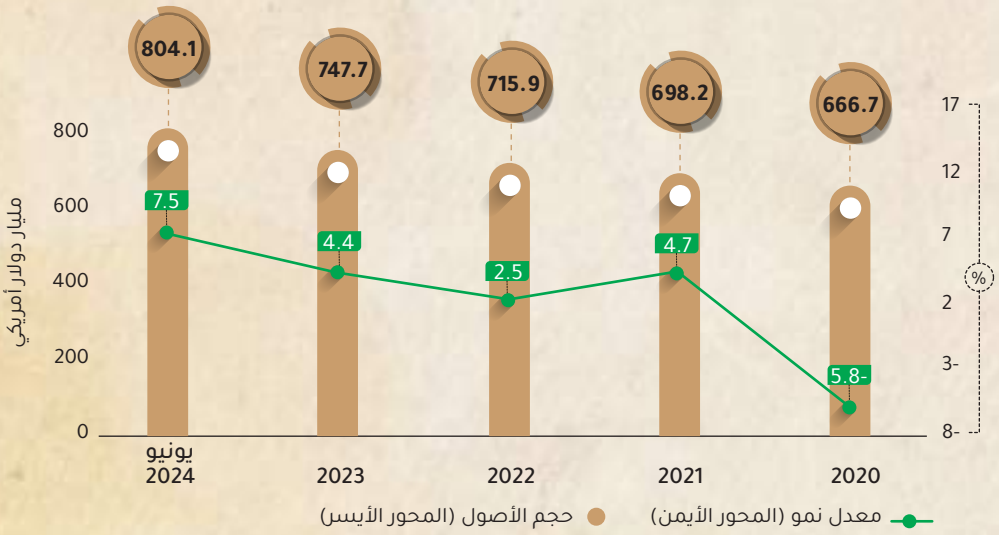

وبحسب صندوق النقد الدولي، يبلغ حجم الأصول الإحتياطية الأجنبية عالمياً 16,248 مليار دولارا أمريكيا، وبالتالي يشكل مجموع الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون ما نسبته 4.9% من الإجمالي العالمي بنهاية النصف الأول من العام 2024م ، (شكل 18). وأتى ترتيب مجلس التعاون من حيث حجم الأصول الاحتياطية الدولية في المرتبة الخامسة عالمياً بعد الصين والاتحاد الأوروبي واليابان وسويسرا، (شكل 19).

شكل 18: الإجمالي العالمي للأصول الاحتياطية الأجنبية، مليار دولار أمريكي

شكل 19: الترتيب العالمي في حجم الأصول الاحتياطية الأجنبية، يونيو 2024م

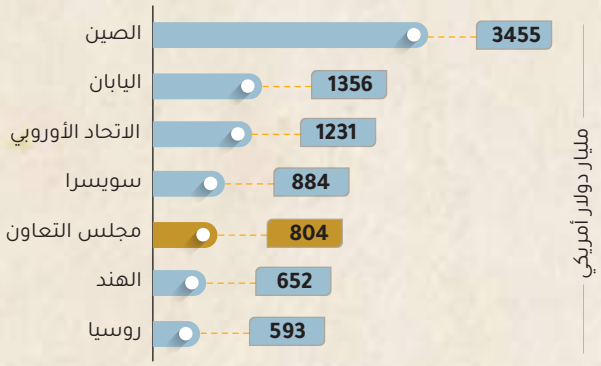

وتشمل الأصول الاحتياطية الأجنبية: الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والنقد الأجنبي، بالإضافة إلى الودائع واستثمارات الأوراق المالية في الخارج. وتعتبر الأصول الاحتياطية الأجنبية مقياساً رئيسياً لقدرة الدولة على تغطية الواردات، وتعزيز الثقة بالسياسة النقدية للدولة، ودعم استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وامتصاص الصدمات الاقتصادية بشكل عام سواء كانت محلية أو عالمية.

وبما أن قوة الاحتياطي الأجنبي للدول تقاس بعدد الشهور التي يغطي فيها حجم الواردات، تعادل تغطية مجموع الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون لمجموع وارداته السلعية لما يقارب 15 شهراً في العام 2023م (شكل 20)، وذلك يفوق المعدل العالمي بثلاثة أضعاف والذي حدده صندوق النقد الدولي مقابل 3 إلى 6 أشهر.

شكل 20: تغطية مجموع الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون لمجموع الواردات السلعية، 2019 - 2023م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وعلى صعيد الدول الأعضاء، ارتفع حجم الأصول الاحتياطية الأجنبية بنهاية النصف الأول من العام 2024م مقارنةً مع العام السابق في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 12.8%، وفي المملكة العربية السعودية بنسبة 7.6%، وفي سلطنة عُمان بنسبة 3.9%، وفي دولة قطر بنسبة 2.2%. وعلى العكس من ذلك، تراجع حجم هذه الأصول في كل من دولة الكويت ومملكة البحرين بنسبة 1.1% و 0.7% على التوالي بذات الفترة، (شكل 21).

هذا وشكلت الأصول الاحتياطية الأجنبية في المملكة العربية السعودية ما نسبته 58.2% من إجمالي أصول مجلس التعاون، يليها ما لدى دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 26.6%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 15.2%.

شكل 21: الأصول الاحتياطية الأجنبية لدول مجلس التعاون، يونيو 2024م

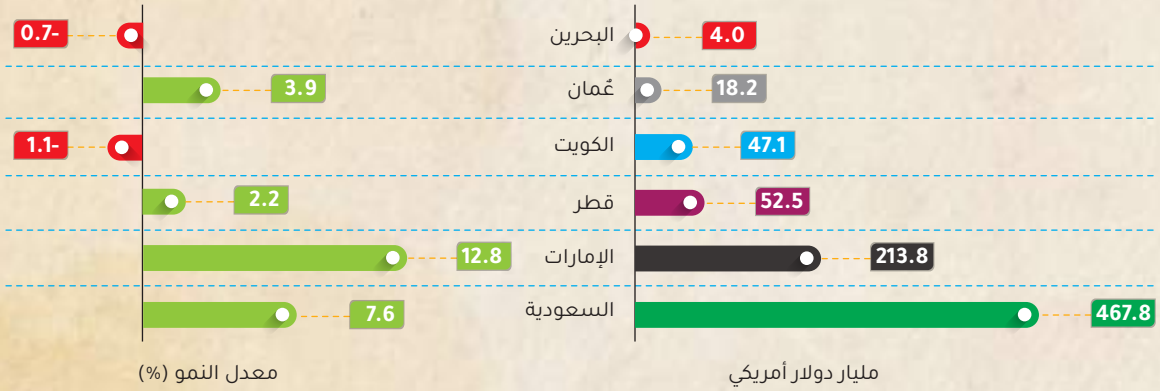

رابعاً

أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون

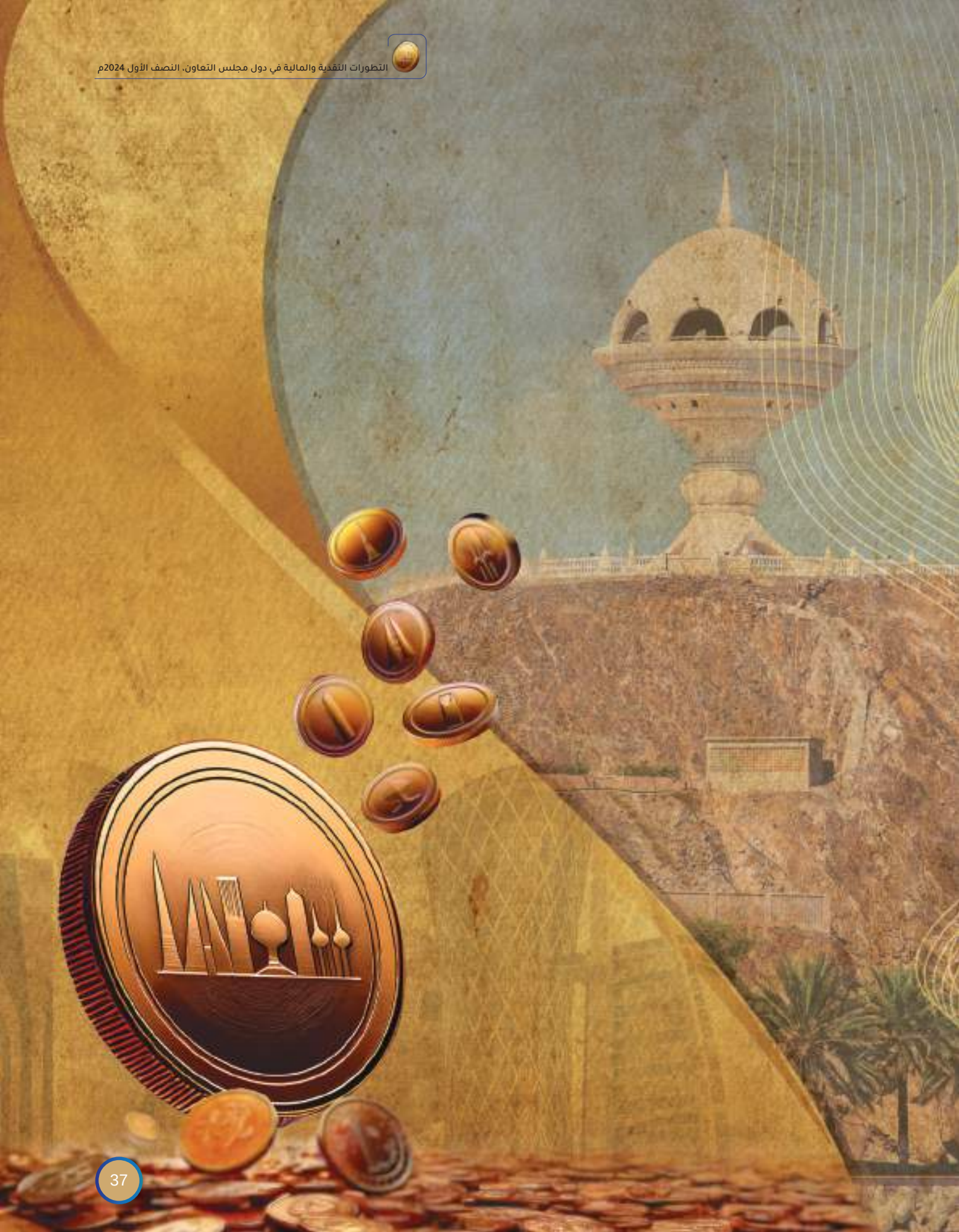

1.4: أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية النصف الأول من العام 2024م نحو 3.4 تريليون دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 4.8% مقارنة مع إجمالي الأصول بنهاية العام 2023م. وعلى صعيد الدول الأعضاء، سجلت أصول البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 6.6%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 5.9%، ثم سلطنة عُمان بنحو 4.1%. في حين سجل إجمالي الأصول في مملكة البحرين معدل نمو بما نسبته 2.3%، وفي دولة قطر بنحو 1.5%، وفي دولة الكويت بنحو 1.3%، (شكل رقم 22).

شكل 22: إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، يونيو 2024م

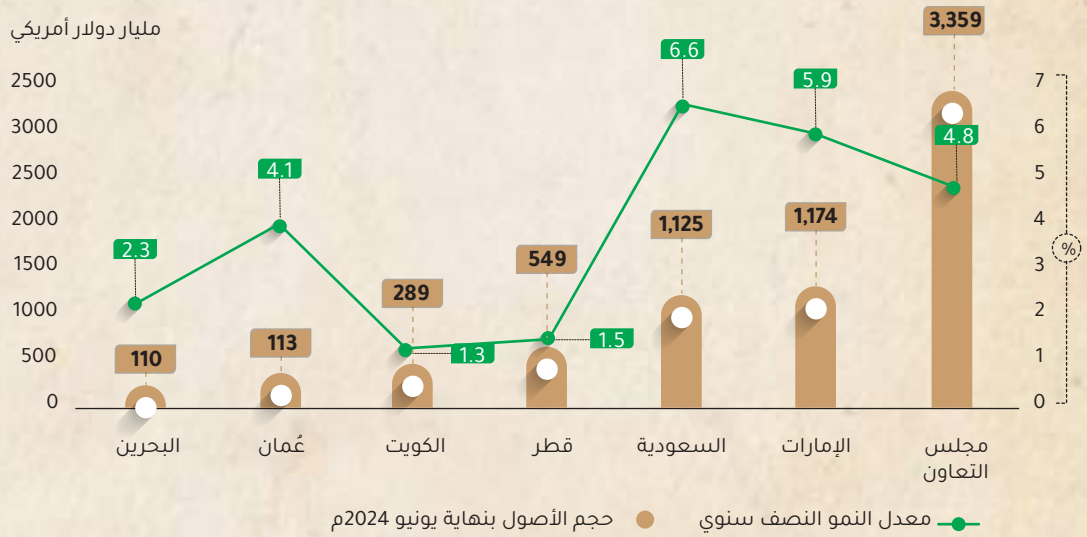

واستأثرت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالحصة الأكبر من إجمالي الأصول المصرفية في البنوك التجارية في مجلس التعاون بنسبة 34.2% و 33.1%، على التوالي، تليهما دولة قطر بنحو 17.0%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 15.7%.

وحققت البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى معدل للعائد على الأصول (ROA) على مستوى دول المجلس خلال النصف الأول من العام 2024م بنحو 2.2%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 2.1%، ثم دولة قطر بنحو 1.5%. وجاء معدل العائد على الأصول في دولة الكويت ومملكة البحرين بنحو 1.4% لكل منهما. في حين سجلت سلطنة عُمان عائد على الأصول بنحو 1.3%، (شكل رقم 23).

شكل 23: معدل العائد على الأصول(ROA)، يونيو 2024م

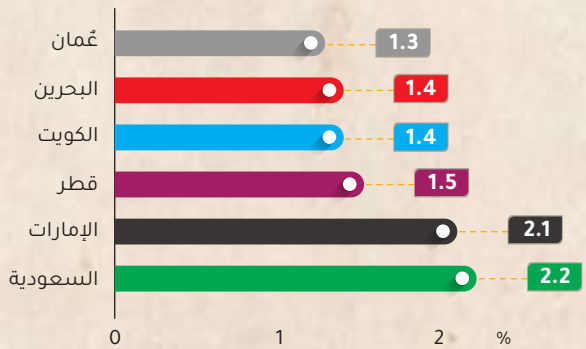

2.4: إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

ارتفعت الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون لتصل لنحو تريليوني دولار أمريكي بنهاية النصف الأول من العام 2024م، وهو أعلى مستوى للودائع المصرفية في تاريخ القطاع البنكي الخليجي، وبارتفاع نسبته 6.2% مقارنة مع حجمها بنهاية العام 2023م، ونحو 9.9% مقارنة مع النصف الأول من العام 2023م. وعلى صعيد الدول الأعضاء، حققت الودائع المصرفية بالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسب ارتفاع، مقارنة مع إجمالي الودائع المصرفية بنهاية العام 2023م بنحو 7.9% و 6.8% على التوالي، تليهما سلطنة عُمان بنمو بلغت نسبته 5.3%. في حين شهدت الودائع المصرفية بمملكة البحرين أقل معدل نمو بين دول المجلس وجاء بنسبة 0.3% بذات الفترة.

وبالنسبة للنمو السنوي للودائع المصرفية بدول المجلس، فقد بلغت نسبته 13.0% في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبنحو 11.6% في سلطنة عُمان، وبنحو 9.4% في المملكة العربية السعودية، وبنحو 8.0% في دولة قطر، وبنحو 4.3% و 3.1% في كل من مملكة البحرين ودولة الكويت على التوالي.

وقد شكلت الودائع المصرفية بدولة الإمارات العربية المتحدة ما نسبته 36.2% من إجمالي الودائع المصرفية في مجلس التعاون، تلتها الودائع المصرفية بالمملكة العربية السعودية بنحو 35.2%، ودولة قطر بنحو 14.0%، في حين بلغت حصة الدول الثلاثة الأخرى مجتمعة نحو 14.6%، (جدول رقم 2).

والجدير بالذكر، أن ارتفاع الودائع المصرفية ليس بالضرورة أن يكون إيجابياً ولا سلبياً، وإنما ينتج بسبب زيادة عمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية لجميع العملاء، وبالتالي لمعرفة ما إذا كان نمو الودائع إيجابيا أم سلبيا، يجب معرفة أسباب الاقتراض. وفي الاقتصادات الحديثة تعد عملية نمو الائتمان والتوسع في الاقتراض أمرا محمودا إذا كانت نسبة كبيرة من هذه القروض يتم توجيهها إلى طرق استثمارية وتنموية، وليس فقط بهدف سد الاحتياجات الاستهلاكية المعيشية.

جدول 2: إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، يونيو 2024م

	مليار دولار أمريكي	يونيو 2024/ ديسمبر 2023	يونيو 2024/ يونيو 2023	المساهمة النسبية
الإمارات	733	6.8	13.0	36.2
البحرين	54	0.3	4.3	2.7
السعودية	712	7.9	9.4	35.2
عُمان	80	5.3	11.6	3.9
قطر	284	4.6	8.0	14.0
الكويت	161	1.4	3.1	7.9
مجلس التعاون	2,024	6.2	9.9	100

3.4: إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية النصف الأول من العام 2024م نحو 1,966 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.3% مقارنة مع حجمها بنهاية النصف الأول من العام 2023م، ونحو 5.1% مقارنة مع حجمها بنهاية العام 2023م، (شكل رقم 24).

شكل 24: إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، يونيو 2024م

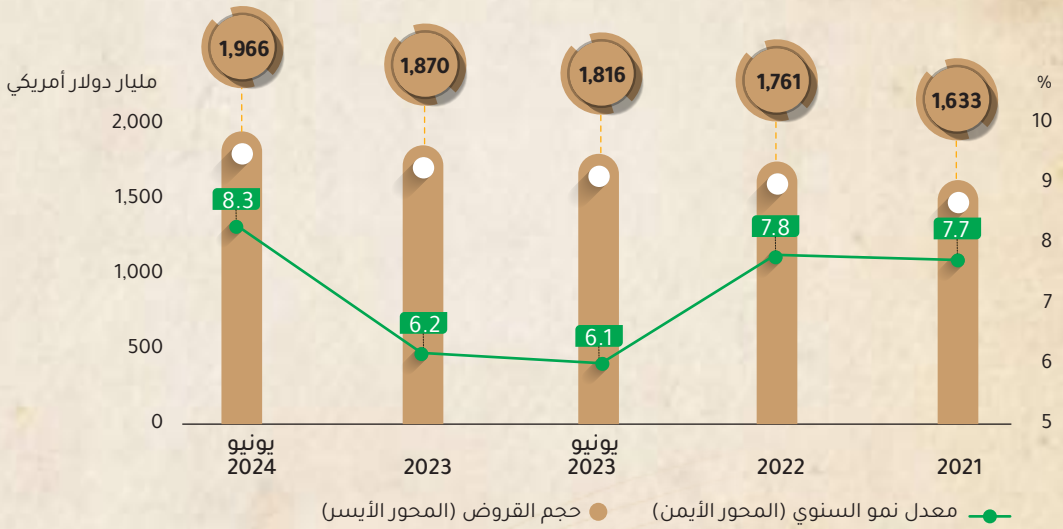

وبالنسبة للدول الأعضاء، فقد سجلت جميعها نمواً لإجمالي القروض بنهاية النصف الأول من العام 2024م، وبالمقارنة مع حجمها بنهاية العام 2023م، تراوح النمو بين 2.9% في دولة قطر و 6.5% في المملكة العربية السعودية، (شكل رقم 25).

شكل 25: إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون (حسب الدولة)، يونيو 2024م

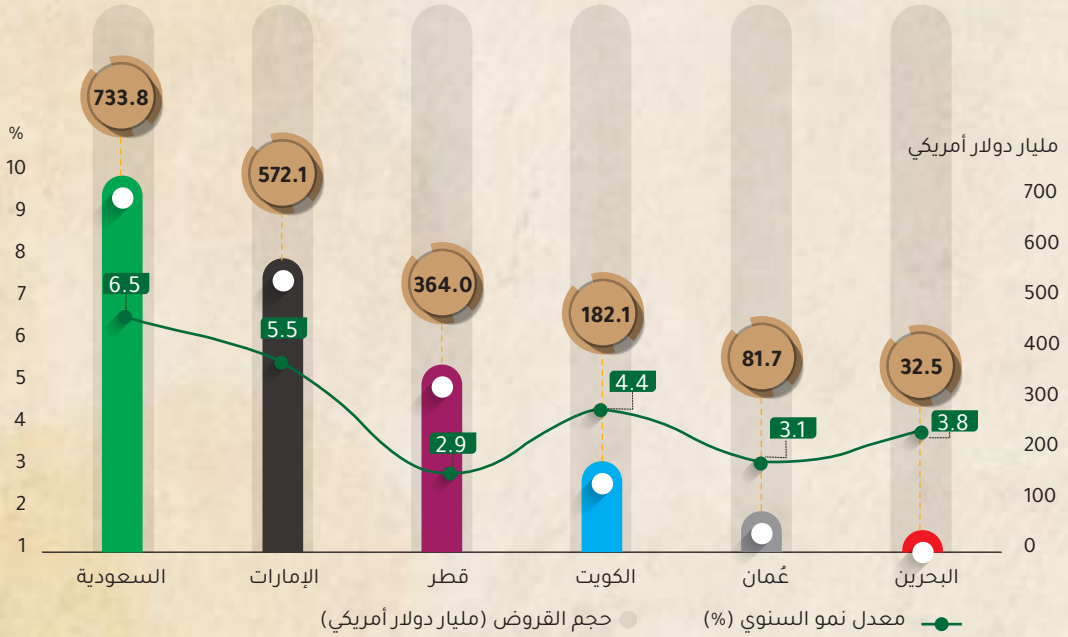

واستأثرت المملكة العربية السعودية بالحصة الأكبر من إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، بنسبة 37.3%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 29.1%، ثم دولة قطر بنسبة 18.5%. في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 15.1%، (شكل رقم 26).

شكل 26: التوزيع النسبي (%) لإجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة في دول المجلس، يونيو 2024م

4.4: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض في مجلس التعاون

بلغت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض حوالي 94.3% في المملكة العربية السعودية، وبنحو 91.7% في مملكة البحرين، وبنحو 83.6% في سلطنة عُمان، وجاءت النسبة في دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر بنحو 71.3% و 66.4% على التوالي. وعلى مستوى تكتل مجلس التعاون[2] شكلت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص نحو 81.1%، (شكل رقم 27).

شكل 27: نسبة (%) القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض،يونيو 2024م

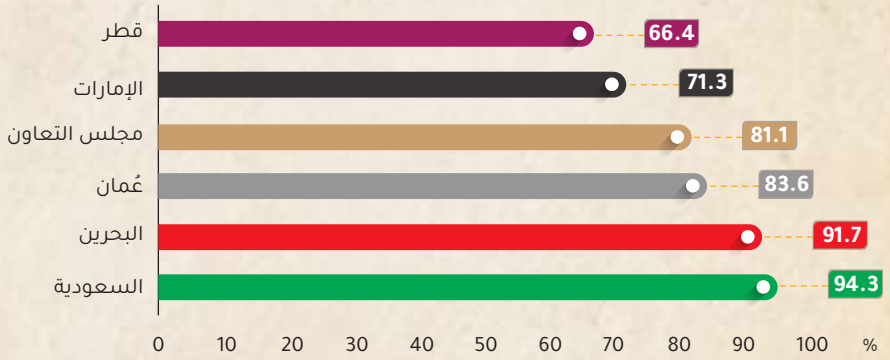

[2] لا تتوفر بيانات حول حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص بدولة الكويت، وبيان دولة الإمارات بنهاية شهر ديسمبر 2023م.

5.4: أبرز الأنشطة الاقتصادية استحواذاً للتسهيلات الائتمانية في دول مجلس التعاون

فيما يتعلق بنسب القروض الممنوحة من البنوك التجارية إلى الأنشطة الاقتصادية بنهاية النصف الأول من العام 2024م يستحوذ نشاط الأسر المعيشية [3] "كصاحب عمل؛ أو لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستخدامها الخاص" على النسبة الأعلى من حجم القروض الممنوحة بغالبية دول المجلس، وقد جاء بنحو 47.0% في المملكة العربية السعودية، وبنحو 37.0% و 36.3% و 26.3% في سلطنة عُمان ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي. في حين استحوذ نشاط التصنيع في مملكة البحرين على الحصة الأكبر من حجم القروض وبنسبة 25.0%. وأما في دولة قطر فقد جاءت أنشطة الخدمات الأخرى في المرتبة الأولى حصولاً للقروض وبنسبة بلغت 48.0% من إجمالي القروض الممنوحة بالقطاع المصرفي، (شكل 28).

شكل 28: النشاط الاقتصادي الأعلى نسبة للقروض الممنوحة من إجمالي القروض، يونيو 2024م

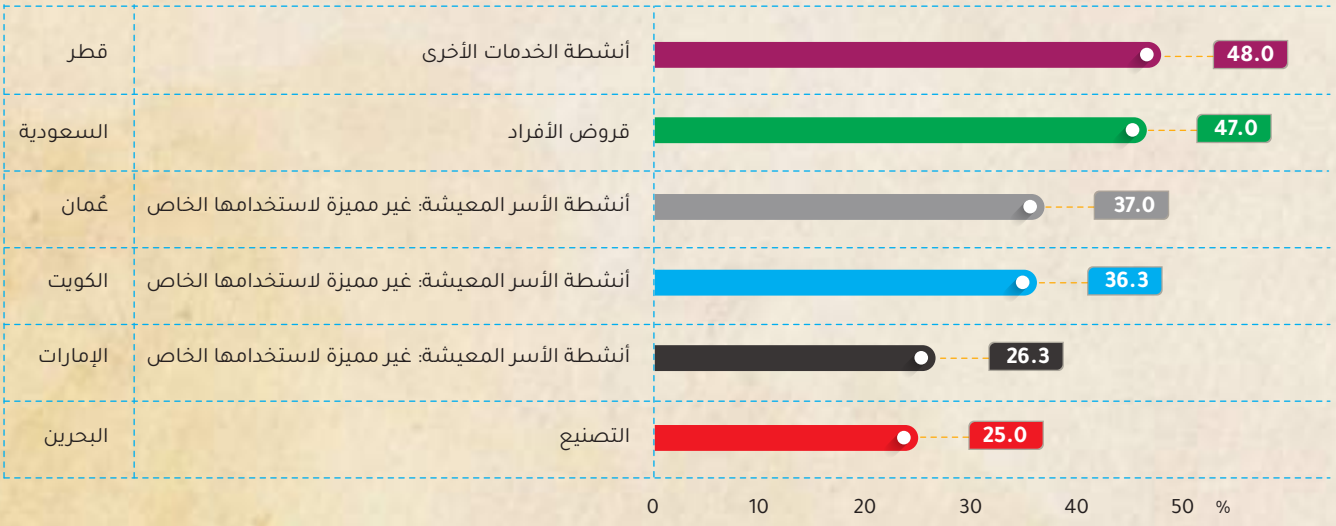

[3] قروض الأفراد في المملكة العربية السعودية.

وتأتي حصة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأنشطة العقارية من حجم القروض في المرتبة الثانية بجميع الدول الأعضاء (باستثناء سلطنة عُمان)، مما يؤكد أن عمليات الإنشاءات العقارية في نمو مستمر بالدول الأعضاء، وإلى تحقيق قطاع العقار عوائد جيدة، وفي ظل استمرار الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية، وقد تراوحت نسبة النشاط العقاري بين 10.4% في المملكة العربية السعودية و 19.2% في دولة قطر من مجموع التسهيلات الائتمانية بنهاية النصف الأول من العام 2024م . وأما في سلطنة عُمان فقد جاءت أنشطة الخدمات الأخرى في المرتبة الثانية حصولاً للقروض وبنسبة 8.5% من إجمالي القروض الممنوحة بالقطاع المصرفي، (شكل 29).

شكل 29: النشاط الاقتصادي الثاني أعلى نسبة للقروض الممنوحة من إجمالي القروض، يونيو 2024م

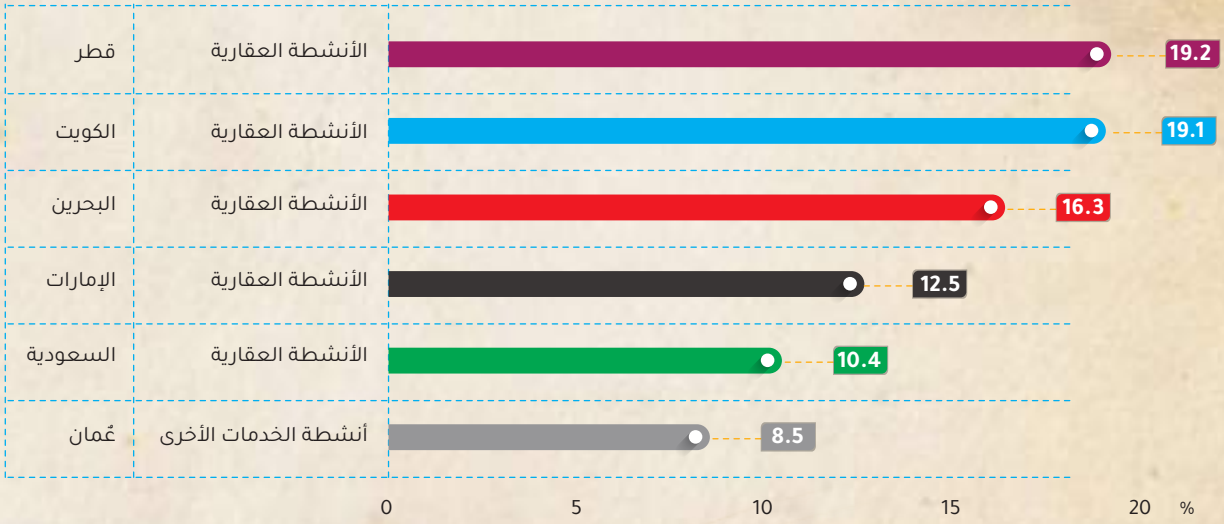

هناك تفاوت بين الدول الأعضاء بما يتعلق بالنشاط الثالث الأعلى نسبة لحجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية، فعلى سبيل المثال، يأتي نشاط تجارة الجملة والتجزئة في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية كثالث أكثر نشاط حصولاً على التمويل وبنسبة 14.5% و 7.1% على التوالي. وأما بدولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت فقد جاءت الأنشطة المالية والتأمين بنسبة 11.8% و 11.6% على التوالي. وفي دولة قطر استحوذ نشاط والنقل والتخزين على ما نسبته 11.0% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، في حين جاء نشاط التصنيع كثالث أعلى نسبة بسلطنة عُمان وبنحو 8.0%، (شكل 30).

شكل 30: النشاط الاقتصادي الثالث أعلى نسبة للقروض الممنوحة من إجمالي القروض، يونيو 2024م

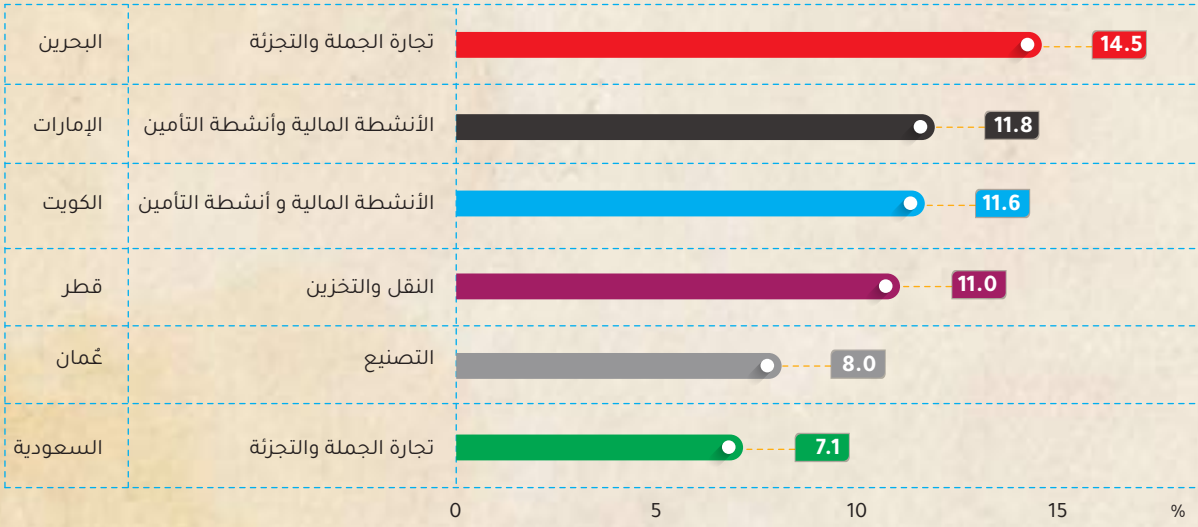

6.4: نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض في دول مجلس التعاون

بشكل عام تعتبر نسب القروض المتعثرة من إجمالي القروض منخفضة في دول المجلس وبنهاية منتصف العام 2024م كانت النسبة الأعلى في دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 4.8%، تليها سلطنة عُمان بنحو 4.5%، ثم مملكة البحرين ودولة قطر بنحو 4.1% و 3.9% على التوالي. وسجلت دولة الكويت والمملكة العربية السعودية نسب تعثر أدنى من بقية الدول وجاءت بنحو 1.7% و 1.3% على التوالي، (شكل رقم 31).

شكل 31: نسبة القروض المتعثرة في دول مجلس التعاون، الربع الأول 2022 - الربع الثاني 2024م

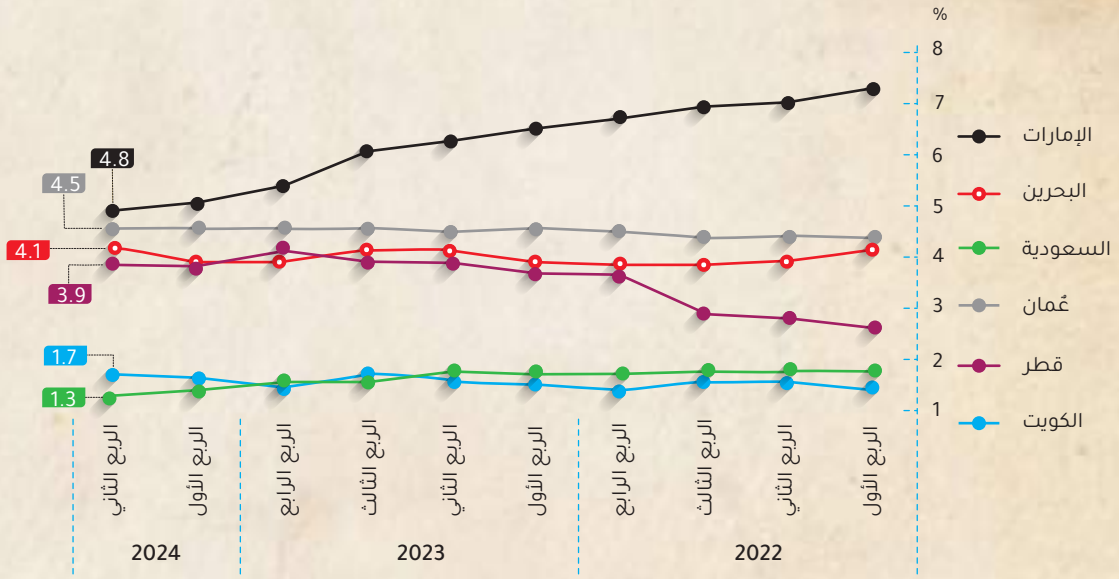

7.4: نسبة القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون

تتفاوت نسبة القروض إلى الودائع بين دول المجلس بشكل كبير، حيث بلغت هذه النسبة بنهاية النصف الأول من العام 2024م نحو 124.9% في دولة قطر، وهي الأعلى بين دول المجلس، وتلتها النسبة المسجلة بسلطنة عُمان بنحو 104.7%، في حين تبلغ هذه النسبة 79.3% و 78.0% في المملكة العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي. وجاءت بنحو 60.5% في مملكة البحرين. وبطبيعة الحال إن النسب المرتفعة تسهم في زيادة عرض النقد في الأسواق، (شكل رقم 32).

شكل 32: نسبة القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون، يونيو 2024م*

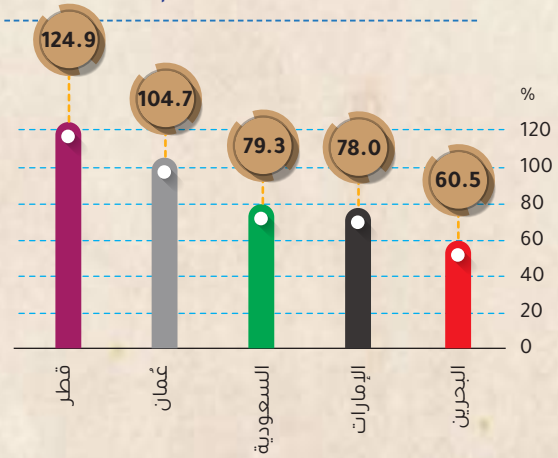

* لا تتوفر بيانات دولة الكويت.

8.4: نسبة كفاية رأس المال في دول مجلس التعاون

واصلت نسب كفاية رأس المال بدول المجلس تفوقها عن الحد الأدنى التنظيمي بفارق كبير، وقد تراوحت بنهاية النصف الأول من العام 2024م بين 17.8% في سلطنة عُمان و 23.8% في مملكة البحرين، والجدير بالذكر أنه حسب متطلبات لجنة "بازل 3" فإن الحد الأدنى التنظيمي لنسبة كفاية رأس المال التي يجب على البنوك الحفاظ عليه هو 8.5%، (شكل رقم 33).

شكل 33: نسبة (%) كفاية رأس المال في دول مجلس التعاون، يونيو 2024م

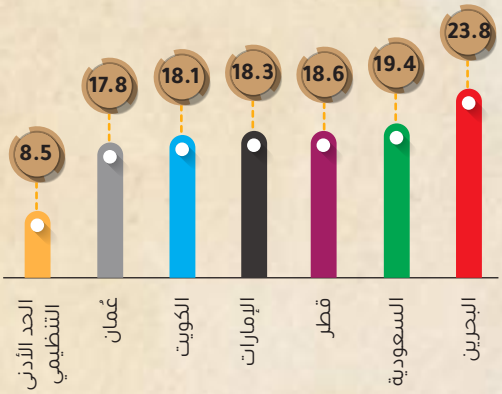

9.4: صافي أرباح البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون

شهد صافي أرباح البنوك التجارية العاملة بدول المجلس خلال الأعوام الثلاثة الماضية نمواً ملحوظاً، وفاقت ربحية القطاع المصرفي الخليجي مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19 . وحسب البيانات المتوفرة للعام 2023 شهدت البنوك التجارية العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة نمواً لصافي الربح جاء بنسبة 55.3% مقارنةً مع العام السابق، وكذلك سجلت أرباح البنوك التجارية العاملة في مملكة البحرين نمواً بنسبة 14.5%، في حين حققت أرباح البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية نمواً بنسبة بلغت 11.7%، وارتفعت أرباح البنوك التجارية العاملة في دولة قطر وسلطنة عُمان بنسبة 9.8% و 7.7% على التوالي، (شكل 34).

شكل 34: معدل النمو السنوي لصافي أرباح البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون، 2019 - 2023م*

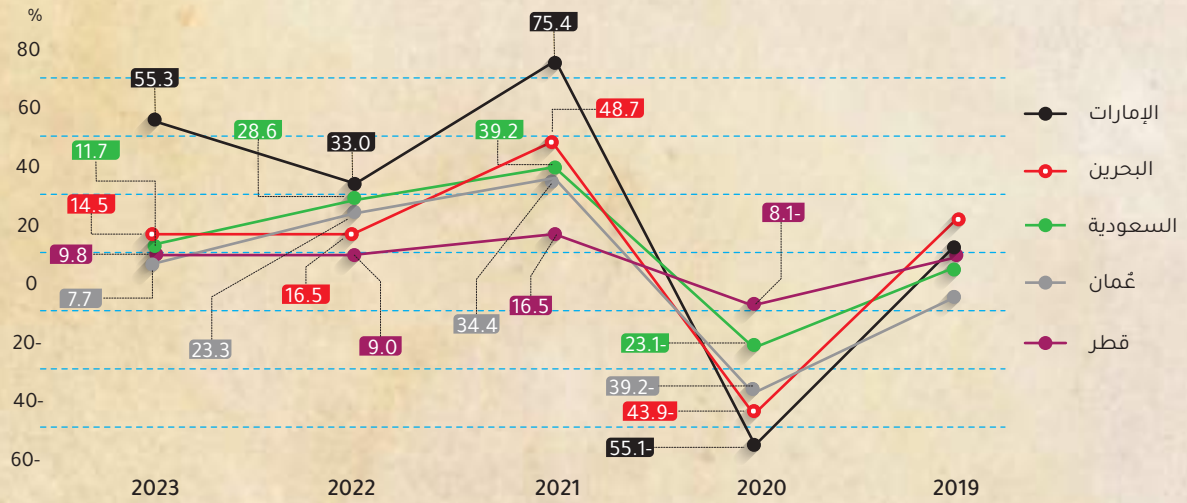

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

* لا تتوفر بيانات دولة الكويت.

خامساً

أداء أسـواق الأسهم الخليجية

أداء أسواق الأسهم الخليجية

سجل المؤشر العام المركب الذي يقيس أداء أسواق المال الخليجية كتكتل تراجعاً خلال النصف الأول من العام 2024م، حيث بلغ بنهاية شهر يونيو 165.2 نقطة، مقارنةً مع 170.6 نقطة في نهاية عام 2023م، وبنسبة انخفاض بلغت 3.1%، وخلال النصف الأول سجل المؤشر المركب في شهر فبراير 2023م أعلى نقطة له عندما ارتفع إلى 175.8 نقطة قبل أن يعاود الانخفاض ليسجل أدنى نقطة له بنهاية شهر مايو 2023م حين بلغ 162.4 نقطة، (شكل رقم 35).

شكل 35: المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخليجية، يناير 2023- يونيو 2024م

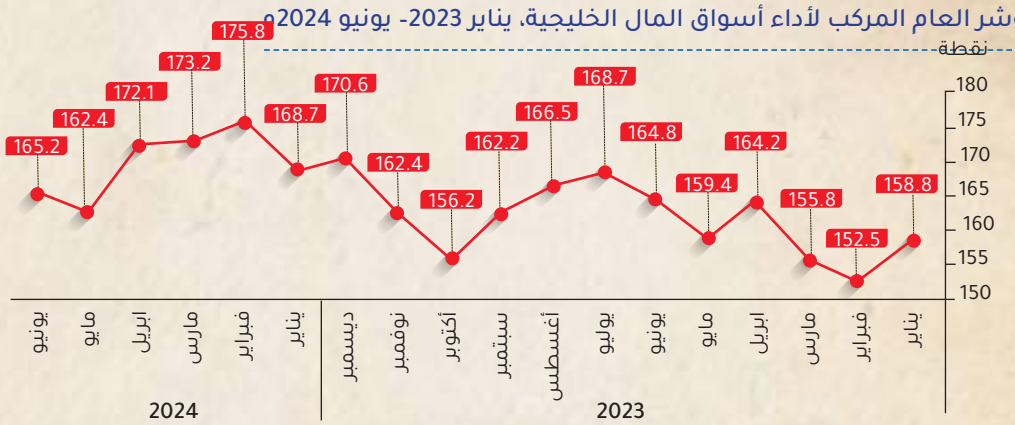

ونجم الأداء السلبي للمؤشر العام المركب لأسواق المال الخليجية نتيجة تراجع أداء غالبية الأسواق المالية بالدول الأعضاء، حيث شهد مؤشر بورصة قطر أعلى نسبة خسائر بين أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2024م إذ تراجع بنسبة 8.0%، وتلاه في ذلك، مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بتراجع بلغت نسبته 5.4%، وكذلك تراجع مؤشر السوق المالية السعودية بنسبة 2.4%، ومؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0.7%. في حين حقق كل من مؤشر بورصة مسقط وبورصة البحرين وبورصة الكويت مكاسب ملحوظة خلال ذات الفترة وجاءت بنسبة 3.8% و 2.7% و1.8% على التوالي، (شكل رقم 36).

شكل 36: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، النصف الأول 2024م

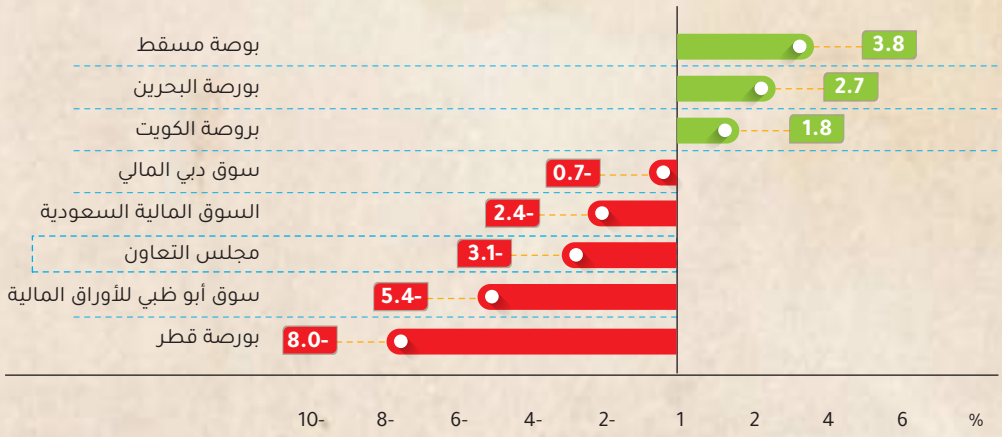

وبالنسبة لمجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، فقد شهدت تراجعاً خلال النصف الأول من العام 2024م وبنسبة بلغت 8.6% لتصل لنحو 4.0 تريليون دولار أمريكي بنهاية يونيو 2024م، بعد أن كانت بنحو 4.4 تريليون دولار أمريكي بنهاية العام 2023م، (شكل رقم 37).

شكل 37: مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2020 - منتصف 2024م

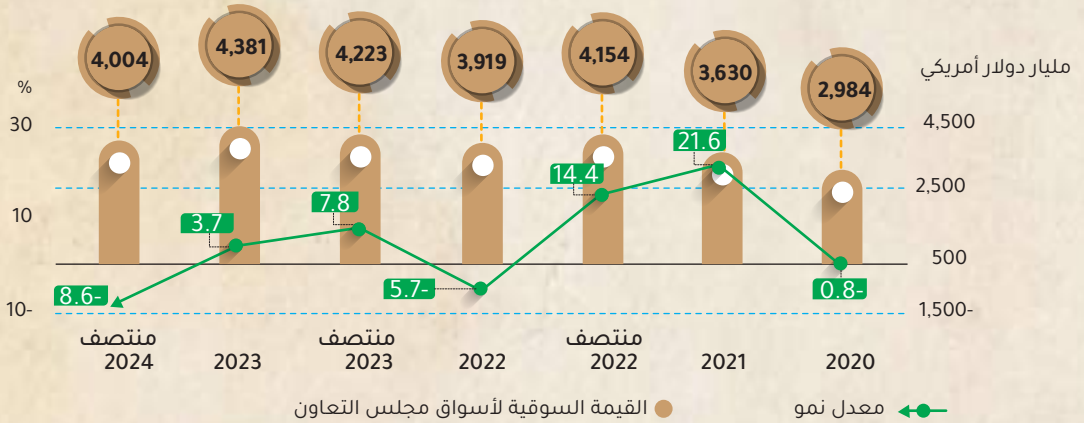

ويعزى تراجع إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال بمجلس التعاون إلى تراجع القيم السوقية للأسواق الرئيسية بنهاية النصف الأول من العام 2024م مقارنة مع القيم السوقية بنهاية العام 2023م، حيث انخفضت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية بنحو 10.7%، والتي بدورها تشكل ما نسبته 67.0% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مجلس التعاون. وكذلك تراجعت القيمة السوقية بكل من بورصة قطر بنسبة 7.9%، ولسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 5.6%، وفي سوق دبي المالي بنسبة 1.3%، وتبلغ مساهمة هذه الأسواق الثلاثة مجتمعة نحو 27.6% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال بمجلس التعاون. في حين ارتفعت القيم السوقية لبورصة البحرين وبورصة الكويت وبورصة مسقط بنسبة 3.1% و 2.2%و 2.0% على التوالي، (شكل رقم 38).

شكل 38: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2023 - النصف الأول 2024م

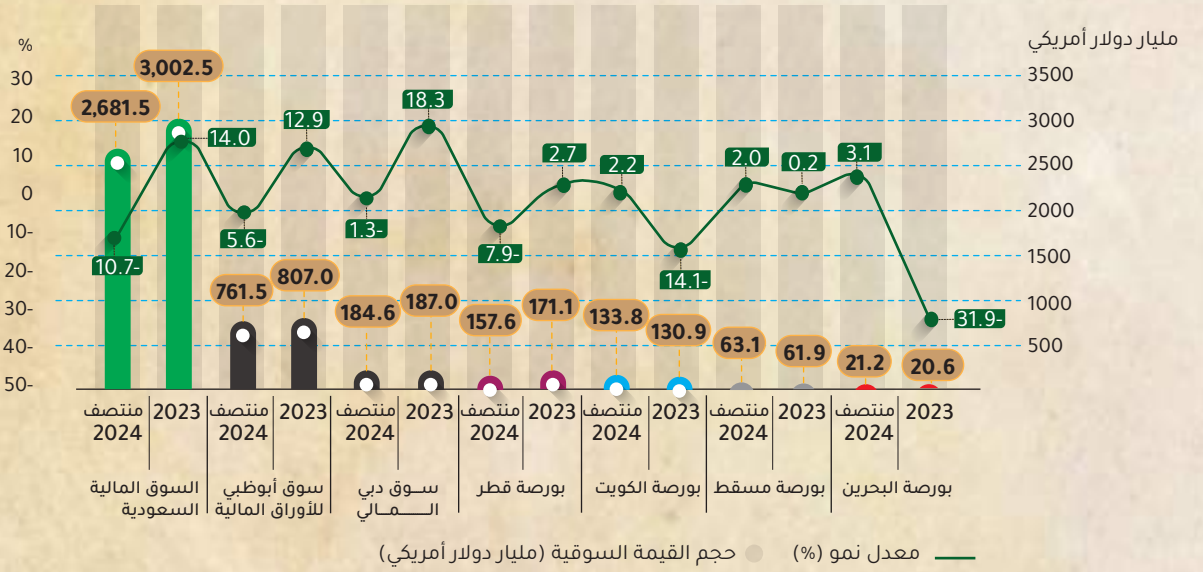

سادساً

القطاع الخارجي

1.6: التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون (بدون التجارة البينية)

بلغت التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون (لا تشمل التجارة البينية) في العام 2023م نحو 1,482.4 مليار دولار أمريكي، وبانخفاض بلغت نسبته 4.0% مقارنة مع العام 2022م. هذا وقد بلغ إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون في العام 2023م نحو 823.1 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة انخفاض بلغت 14.5% مقارنة مع قيمة هذه الصادرات في العام السابق. في حين ارتفع إجمالي واردات مجلس التعاون السلعية في العام 2023م بنسبة 13.4% ليبلغ نحو 659.3 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك واصل تكتل مجلس التعاون تحقيقه فائض بالميزان التجاري السلعي وبلغ في العام 2023م حوالي 164 مليار دولار أمريكي، (شكل 39). وشكل فائض الميزان التجاري السلعي لمجلس التعاون في العام 2023م نحو 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي للمجلس، بعد أن كانت نسبته 17.4% من الناتج في العام السابق.

شكل 39: التجارة الخارجية السلعية لدول المجلس بدون التجارة البينية (مليار دولار أمريكي)، 2017 - 2023م

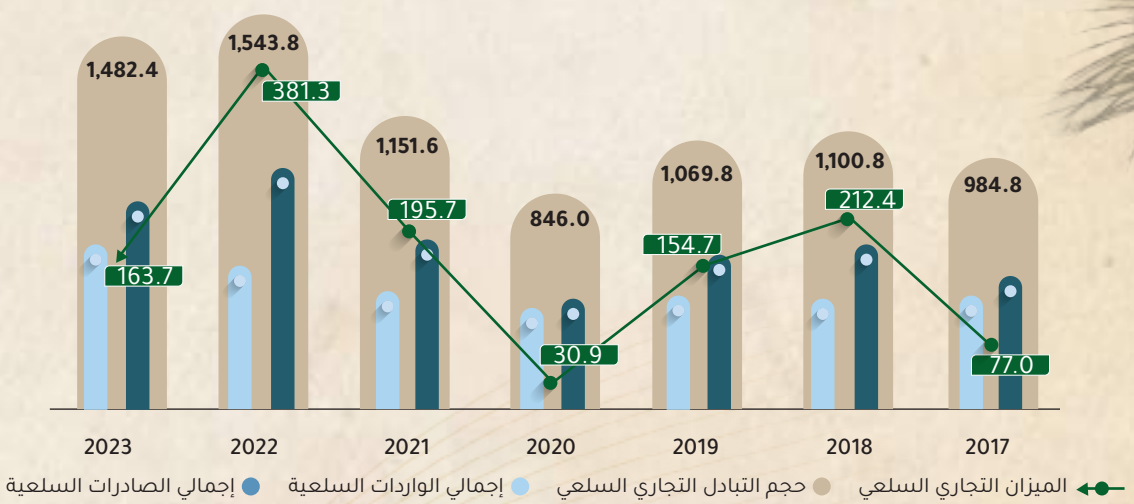

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

2.6: الحساب الجاري

سجل ميزان الحساب الجاري لتكتل مجلس التعاون في العام 2023م فائضاً إيجابياً بلغ نحو 173.3 مليار دولار أمريكي، وذلك للعام الثالث على التوالي، وقد مثل هذا الفائض ما نسبته 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، (شكل 40). ويمثل الحساب الجاري صافي الصادرات من السلع والخدمات، وصافي المدفوعات المقدمة للمستثمرين والتحويلات. ويعتبر تسجيل فائض في الحساب الجاري مؤشراً إيجابياً من ناحية زيادة الاحتياطيات الأجنبية في القطاع المالي في دول المجلس.

شكل 40: فائض الحساب الجاري لمجلس التعاون، 2020 - 2023م

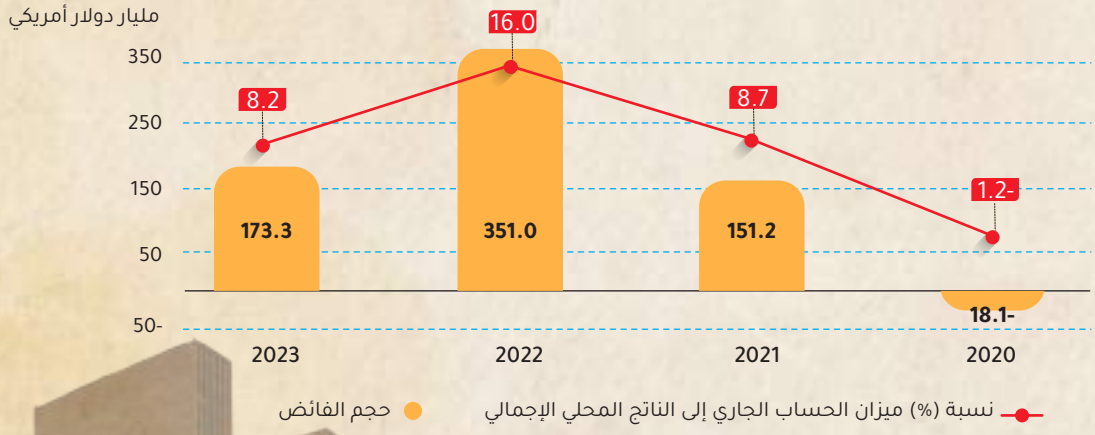

3.6: تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج

بلغ مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج في العام 2023م حوالي 131.5 مليار دولار أمريكي، متراجعاً بمقدار نصف مليار دولار أمريكي عن العام 2022م، وبنسبة 0.4%. وذلك عقب الارتفاع الكبير الذي سجله في العامين 2021م و2022م والذي جاء بنسبة 9.2% و 3.8% على التوالي، (شكل 41).

شكل 41: تحويلات العاملين بمجلس التعاون الخليجي إلى الخارج، 2019 - 2023م

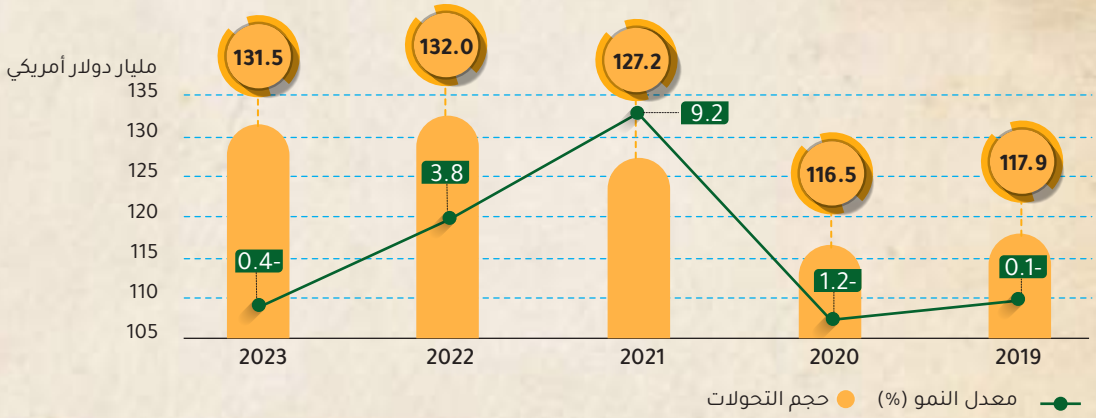

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

ويأتي انخفاض حجم تحويلات العاملين بمجلس التعاون إلى الخارج في العام 2023م نتيجة تراجعه في أغلب الدول الأعضاء وبنسب تراوحت بين 1.8% في مملكة البحرين و 28.7% في دولة الكويت. في حين شهد حجم تحويلات العاملين للخارج في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان نمواً بنسبة 11.1% و 3.7% على التوالي بذات الفترة. والجدير بالذكر أن تحويلات العاملين من دولة الإمارات العربية المتحدة تشكل النسبة الأعلى من مجموع مجلس التعاون وبما نسبته 43.7%. تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 28.7%، في حين بلغت نسبة بقية الدول مجتمعة 27.6%، (شكل 42).

شكل 42: تحويلات العاملين بدول مجلس التعاون إلى الخارج، 2023م

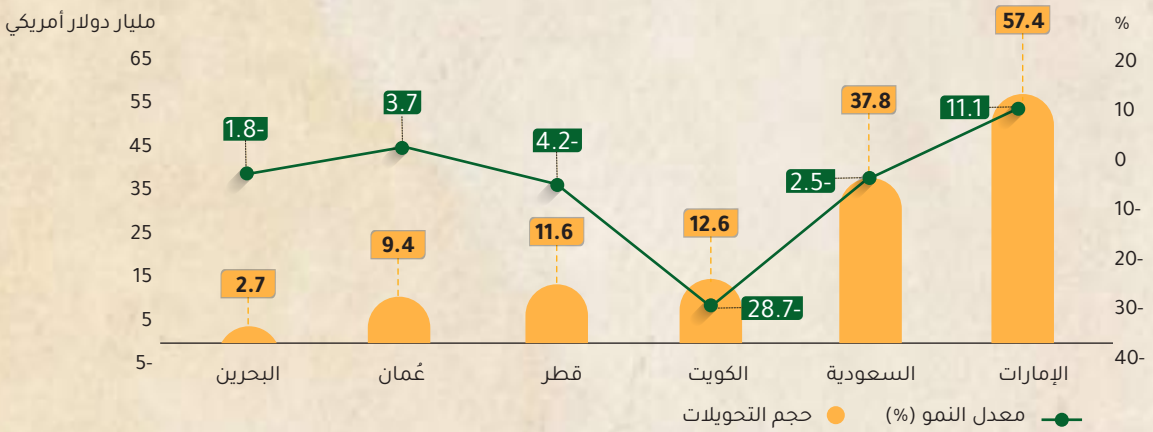

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

يظهر من (الشكل 43) أن هناك نمط تغير إيجابي لإقتصادات دول مجلس التعاون من حيث تراجع نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2020 - 2023م، وذلك بالرغم من نمو مجموع تحويلات العاملين إلى الخارج في العامين 2022م و2021م، وقد تراجعت نسبة هذه التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي الخليجي (بالأسعار الجارية) من 8.1% في العام 2020م إلى 6.0% في العام 2022م وارتفعت النسبة بشكل طفيف في العام 2023م لتبقى عند 6.2%. وعلى مستوى الدول الأعضاء، بلغت نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023م في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 11.4%، وفي سلطنة عُمان بنسبة 8.6%، وفي دولة الكويت بنسبة 7.7%، وبنسبة 6.0% و 5.0% و 3.5% في كل من مملكة البحرين ودولة قطر على التوالي، وسجلت المملكة العربية السعودية أقل نسبة لتحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023م وجاءت بنحو 3.5%.

شكل 43: نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)، 2020 - 2023م

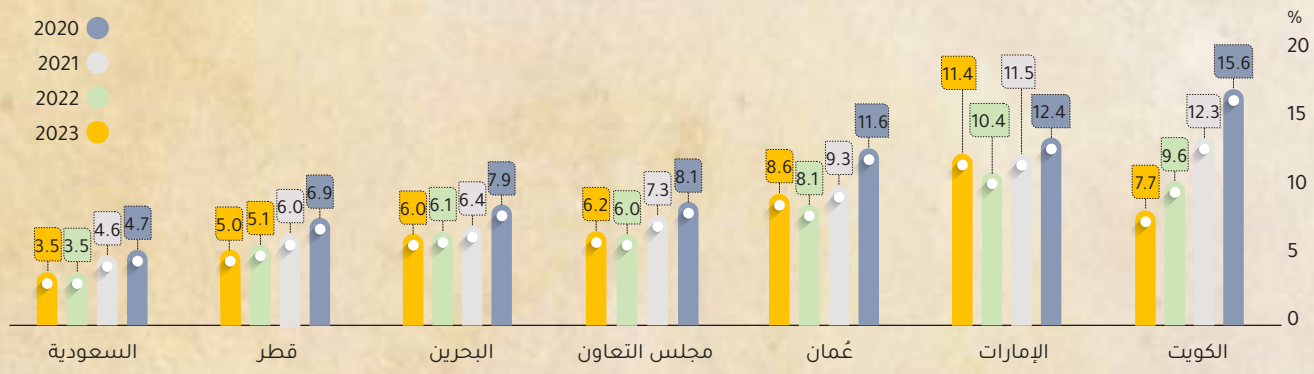

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

سابعاً

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون

بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون نحو 649.0 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2022م، وبزيادة قدرها 6.4% مقارنة مع الرصيد بنهاية العام السابق، (شكل 44). وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لمجلس التعاون من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون نحو 38.6%، وتعتبر هذه النسبة أعلى من نسبة مجموعة العشرين والتي تمثل أكبر عشرين اقتصاد في العالم والبالغة 32.9%، وأقل من النسبة العالمية البالغة 44.3%. هذا وشكل إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون ما نسبته 1.44% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم.

شكل 44: الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون، 2014 - 2022م

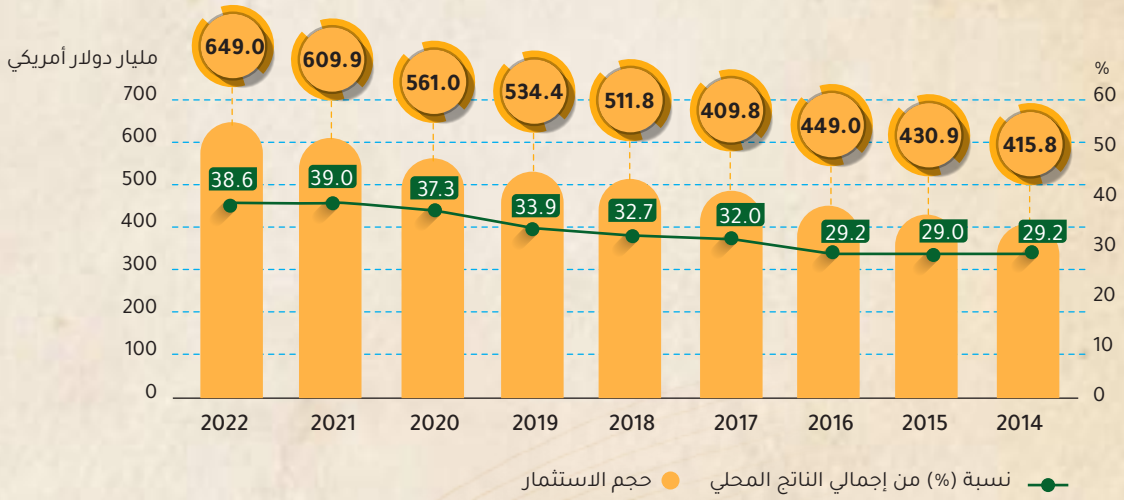

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

والجدير بالذكر، أنه بنهاية العام 2022م شكل الاستثمار البيني بين دول مجلس التعاون نحو 18.1% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون، علماً بأن هذه النسبة سجلت انخفاضاً خلال العقد الماضي حيث بلغت 16.3% في العام 2014م بعد أن كانت بنحو 21.7% بنهاية العام 2010م، (شكل 45).

شكل 45: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في مجلس التعاون، 2010 - 2022م

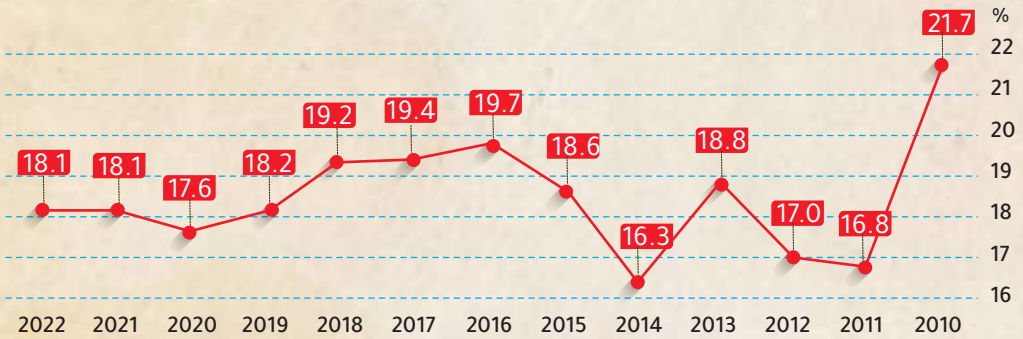

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2024م

وبالنسبة لتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون في العام 2022م، كانت المملكة العربية السعودية الأكثر استقطاباً له ممثلة بما نسبته 41.4% من الإجمالي، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 38.5%، ثم سلطنة عُمان بما نسبته 8.1%، في حين كانت حصة الدول الأخرى مجتمعة نحو 12.1%، (شكل 46).

شكل 46: التوزيع النسبي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون، 2022م

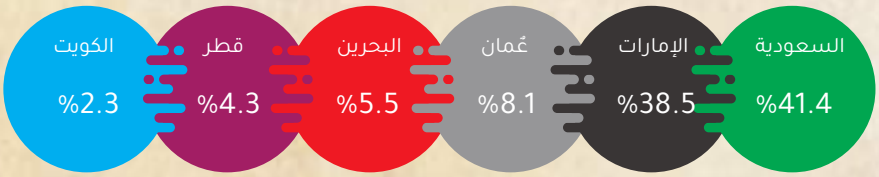

مصـــــادر الـــــــبيانـــــات

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- مصرف البحرين المركزي
- البنك المركزي السعودي
- البنك المركزي العماني
- مصرف قطر المركزي
- بنك الكويت المركزي
- المواقع الإلكترونية لأسواق المال الخليجية
- U.S. Energy Information Administration (www.eia.gov)
- https://finance.yahoo.com/
- آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2024م)